جامعة مولود معمري - تيزي وزو-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الدولة الفاشلة و إشكالية إعادة بنائها
دراسة حالة ليبيا(2011م-2018م)

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصّص: سياسات عامة وإدارة الجماعات المحلية

إعداد الطالبتين:

- ليدية زحنون
- نسيمة حامق

إشراف الأستاذة:

أ. سعيدة بوعزة

أعضاء لجنة المناقشة:

- الأستاذ :محمد عمرون .....رئيسا

- الأستاذة: سعيدة بوعزة .....مشرفا ومقررا

-الدكتور: صوفيان طبوش .....مناقشا وممتحنا

السنة الجامعية:2017م/2018م

جامعة مولود معمري - تيزي وزو-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الدولة الفاشلة و إشكالية بنائها
دراسة حالة ليبيا (2011 - 2018)

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصّص: سياسات عامة وإدارة الجماعات المحلية

إعداد الطالبتين:

- ليدية زحنون
- نسيمة حامق

إشراف الأستاذة:

أ. سعيدة بوعزة

لجنة المناقشة:

-الأستاذ: محمد عمرون .....رئيسا

- الأستاذة: سعيدة بوعزة.....مشرفا ومقررا

-الدكتور: صوفيان طبوش .....مناقشا وممتحنا

السنة الجامعية:2017م/2018م

الشكر و التقدير

نشكر الله سبحانه وتعالى الذي أحاطنا بنوره ومنحنا الصبر والقوة والعزيمة

لإتمام هذا العمل

يطيب لنا في نهاية هذا العمل المتواضع ،أن نتقدم بأسمى معاني الشكر و الإمتنان إلى من تفضلى بالإشراف على إنجاز هذه المذكرة الأستاذة الفاضلة **" بوعزة سعيدة "** التي لم تبخل علينا في تقديم الإرشادات و النصائح

كما لا ننسى شكر أساتذة قسم العلوم السياسية والأساتذة المناقشين

فنقول لكل واحد منهم شكرا جزيلا

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث سواء داخل الحرم الجامعي أو

خارجه، وإلى كل من ساعدنا نتوجه بخالص الشكر والإمتنان.

نسيمة و ليدية

الإهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين

أهدي عملي هذا إلى:

من ربتني و أنارت دربي و أعانتني بالصلوات و الدعوات ،إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة

إلى من عمل بكد في سبيلي و علمني معنى الكفاح و أوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم

إلى جميع إخوتي و أخواتي

إلى أخص بالذكر صديقتي و زميلتي في العمل نسيمة التي صبرت معي كل هذه المدّة

إلى من عمل معي بكد بغية إتمام هذا العمل، إلى أصدقاء الدراسة

إلى جميع الأساتذة و كل العاملين في قسم العلوم السياسية

ز.ليدية

الإهداء

بعد بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي ثمرة جهدي

إلى كل عائلتي و عائلة زوجي

إلى أمي الغالية, إلى روح والدي تغمده الله برحمته الواسعة

و أسكنه فسيح جنانه

إلى زوجي العزيز ***"خالد"*** الذي عمل معي بكد وساندني بغية إتمام هذا العمل

و ابني الغالي***" ماسيل"***

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله لي خير سند

إلى صديقتي و زميلتي في العمل ليدية،مع خالص المحبة

إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية

إلى كل من مدى العون وساندني في إنجاز هذا العمل و بصفة خاصة زوجي خالد.

ح.نسيمة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول:مقاربة مفاهمية للدولة الفاشلة

المبحث الأول : مفهوم الدولة وخصائصها

المطلب الأول:مفهوم الدولة و نشأتها

المطلب الثاني :خصائص الدولة

المبحث الثاني : مقومات الدولة

المطلب الأول:الشعب

المطلب الثاني:الإقليم

المطلب الثالث :السيادة

المبحث الثالث : الدولة الفاشلة مقاربة مفاهيمية

المطلب الأول :تعريف الدولة الفاشلة

المطلب الثاني :نشأة مصطلح الدولة الفاشلة

المطلب الثالث :المفاهيم التي لها صلة بالدولة الفاشلة

المبحث الرابع : مؤشرات الفشل الدولاتي

المطلب الأول :المؤشرات السياسية

المطلب الثاني :المؤشرات الإقتصادية

المطلب الثالث :المؤشرات الإجتماعية

الفصل الثاني :مسار فشل دولة ليبيا 2011- 2018

المبحث الأول : البناء السياسي و الإقتصادي والإجتماعي في ليبيا

المطلب الأول :البناء السياسي

المطلب الثاني :البناء الإقتصادي

المطلب الثالث : البناء الإجتماعي

المبحث الثاني : تطور الأزمة في ليبيا

المطلب الأول : أسباب الأزمة في ليبيا

المطلب الثاني : إنهيار الدولة في ليبيا

المبحث الثالث : تحليل مؤشرات فشل الدولة الليبية

المطلب الأول :مؤشرات سياسية

المطلب الثاني :مؤشرات إقتصادية

المطلب الثالث :مؤشرات إجتماعية

المبحث الرابع : مستقبل ليبيا

المطلب الأول : مشاريع لإعادة بناء ليبيا

المطلب الثاني : التحديات التي تواجه مشاريع إعادة بناء ليبيا

المطلب الثالث : سيناريوهات مستقبل الدولة الليبية

الخاتمة

قائمة المراجع

ملخص

الفهرس

مقدمة

لقد شهدت الساحة الدولية تحولات عديدة أفضت خلال السنوات الماضية إلى إعادة التفكير في المسلمات التي ارتبطت باستقرار الدولة في شكلها التقليدي. فالدولة لم تعد هي الفاعل الوحيد فقد طرأ عليها العديد من الأزمات الوجودية المهددة لكيانها و في هذا المضمار،تم طرح مفهوم الدولة الفاشلة كتعبيرعن أزمة الدولة المعاصرة،حيث أصبح هذا المفهوم بمرور الوقت مفهوما متشابكا يتداخل مع ظواهر أخرى بالتوازي مع فقدان حيادته.

فعقب أحداث 11 سبتمبر 2001 زادت أهمية مصطلح**" الدولة الفاشلة"** فأضحى ينظر إلى تلك الدول من منظور أمني دفاعي بحث بمعزل عن المنظور التنموي الذي كان المعني بهذه الظاهرة، فمنذ نهاية سنة2010 شهدت المنطقة العربية في 1988 ما شهدته في 2010،فبعد أن ظل العالم العربي خارج موجات التغيير و التحول الديموقراطي.

فقد بدأ هذا التحول في تونس سنة 2010 ثم في ليبيا فبرايرسنة 2011 ، و كان بصورة حادة فهذا النوع الجديد من الإضطراب الذي أفضى إلى تغيير رأس النظام و إنتشار حالة عدم الإستقرار الذي كرس مفهموم الدولة الفاشلة .

و بهذا الأساس يتمحور موضوع الدراسة حول الدولة الفاشلة و إشكالية بنائها - ليبيا كدراسة حالة- التي تحولت إلى دولة فاشلة بسبب عدم قدرتها على بناء نظام يحقق تطلعات شعوبها،فإن إهتزاز الأوضاع و دخول ليبيا في دوامة الفوضى و العنف،يجعل مسألة إعادة بناء الدولة في ليبيا تحتاج إلى جهودات داخلية و خارجية.

إن مقومات بناء دولة فاشلة يقوم على عدم تقديم تصور سياسي إقتصادي لمجتمع ما و سلعة الأمن هي أهم سلعة سياسية ، و التعليم و الخدمات و الفرص الإقتصادية. فبناءا على ما تم استعراضه تحاول الدراسة تشخيص و تشريح هذا الموضوع، و ذلك من أجل تسليط الضوء على أسباب إنهيار دولة ليبيا و ما هي الركائز الأساسية لإعادة بناءها.

أهمية الدراسة :يرتبط الموضوع بدراسة ليبيا كدولة فاشلة و من هنا سنتطرق إلى ذكر الأهمية العملية و العلمية على النحو التالي:

الأهمية العملية:

تكتسي الأهمية العملية في كونها تعالج موضوع الدولة الفاشلة و إشكالية بنائها الذي يعتبر من المواضيع التي تمس الكثير من الدول العربية منها و المغاربية.

كما تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها ستحلل الأسباب التي أدت إلى فشل بعض الدول- ليبيا كدراسة حالة - و من ثم إعطاء الحلول لتجاوز هذا الفشل أو على الأقل التقليل منه.

الأهمية العلمية:

تكشف الأهمية العلمية عن العلاقة السببية بين المتغيرين هما الدولة الفاشلة و إشكالية بنائها و تركيز على الأبعاد الفعلية للمشكلة البحثية.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف نلخصها فيما يلي:

1- التعريف بالدولة الفاشلة و سبل إعادة بنائها.

2- محاولة الكشف عن الأسباب التي أدّت إلى فشل بعض الدول و في مقدمتها ليبيا كدراسة حالة.

3- محاولة التوصل إلى الجوهر الأساسي للأمن بالنسبة للدول العربية ،من خلال تشخيص حالة اللاأمن التي تعرفها ليبيا حاليا.

مبررات إختيار الموضوع:

لقد تعددت الأسباب التي دفعتنا لدراسة موضوع الدولة الفاشلة و إشكالية بنائها مع دراسة حالة الدولة الليبية، حيث تراوحت بين مبررات ذاتية وأخرى موضوعية نذكرها على النحو التالي:

أ- المبررات الذاتية:

تتمثل المبررات الذاتية الكامنة وراء اختيار موضوع الدراسة، فيما يلي:

1- الميول الشخصي لدراسة المواضيع التي لها صلة بالعالم العربي كوننا جزءا منه و الدول الفاشلة على وجه التحديد .

2- رغبة الباحثتين في التعرف على الأسباب التى تجعل من الدولة فاشلة.

ب- المبررات الموضوعية:

من أهم الأسباب الموضوعية التي كانت وراء اختيار الباحثتين الموضوع المذكور أعلاه نذكر ما يلي:

1- الموضوع جديد و بإعتبار أن الأزمة الليبية ما زالت إلى اليوم .
2- مساهمتنا المتواضعة تسعى إلى تعزيز البحث العلمي في هذه الظاهرة.

- أدبيات الدراسة :

سنتعرض إلى بعض الدراسات التي وردت حول هذا الموضوع :

أ- الدراسات العربية

- دراسة **نعمان أحمد الخطيب** بعنوان **الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري** حيث تتضمن هذه الدراسة ثلاثة أبواب ،أوضح الكاتب في الباب الأول الذي أخصصه للدولة مستعرضا من خلاله التعريف بالدولة و بيان أركانها ،ثم خصائصها ،و كيفية نشأتها،و أنواعها،و وظائفها ،ثم بيان لمفهوم الدولة القانونية، أما الباب الثاني أخصصه للحكومة ،مستعرضا من خلاله معنى الحكومة ،وأشكالها ،و الديمقراطية و أنواعها و سبل إسناد السلطة في النظم الديمقراطية ،أما الباب الأخير أخصصه لمباديء القانون الدستوري مبينا إياه من خلال التعريف بالقانون الدستوري و علاقته بالقوانين و بيان مصادر القاعدة الدستورية و أساليب نشأة الدساتير و أنواعها و شرح مبدأ سموالدستور و أساليب انتهاء الدساتير.[1]

[1] - نعمان أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري**،ط1،إصدار الثاني،عمان:دار الثقافة للنشر و التوزيع ،2004.

- دراسة **رنا أبو عمرة** بعنوان **أمريكا و الدولة الفاشلة** حيث تتضمن هذه الدراسة جزئين ،أوضح الكاتب في الجزء الأول ماهية الدولة الفاشلة و الجوانب التطبيقية و النظرية المرتبطة بهذه الظاهرة ،أما الجزء الثاني تضمن محددات و آليات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ما صنفته كدول فاشلة.[1] حيث أن في دراستنا عالجنا موضوع فشل ليبيا

ب- الدراسات الأجنبية:

- دراسة **نعوم تشومسكي** بعنوان **الدولة الفاشلة:اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية** حيث تتضمن هذه الدراسة العديد من المحاور،أوضح الكاتب في البداية ماهية الدولة الفاشلة و خصائصها و لخصها في عدم قدرة الدولة أو عدم رغبتها في حماية مواطنيها من العنف أو الدمار أو إعتبار الدولة نفسها فوق القانون فتمارس العنف و ترتكب العدوان حتى و إن كانت نموذجا للديمقراطية في العالم (أمريكا)، و يعيد تشومسكي في هذا السياق ذكر خاصيات الدولة الفاشلة و يضيف على أنها دولة - **خارجة عن القانون** – تنبذ قيادتها القانون الدولي و الإتفاقيات الدولية بإزدراء.[2]حيث أن في دراستنا تطرقنا إلى دراسة حالة ليبيا بعكس نعوم تشومسكي فقد تحدث بصفة خاصة على أمريكا و قوتها على العالم

-دراسة **ويليام زرتمان** بعنوان **التفكك و استعادة الشرعية** حيث يحاول الكاتب الوقوف على تشخيص حال الفشل و الانهيار و فقدان الدول و الأنظمة السياسية شرعيتها.[3]

- إشكالية الدراسة:

تعاني الكثير من الدول المغاربية و العربية من مشكل فشل نظام السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي حيث تعتبر هذه الأخيرة أحد أهم المطالب لتحقيق إعادة بناء دولة بمختلف أجهزتها ، بالرغم من السياسات التي تبنتها في سبيل تحقيق ذلك، من هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية :

ما هي مداخل إعادة بناء الدولة الليبية بعد تصنيفها ضمن الدول الفاشلة ؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

1- ما المقصود بالدولة الفاشلة ؟
2- ما هي الأسباب الكامنة الفشل الدولاتي في ليبيا؟
3- ما هي محددات إعادة بناء الدولة في ليبيا؟

---

[1]- رنا أبو عمرة،**أمريكا و الدولة الفاشلة** ،القاهرة:دار ميريت للنشر،2014.

[2] -نعوم تشومسكي ، **الدولة الفاشلة:اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية،**

[3] -william zartman,**collapsed states :the disintegration and restoration of legitimate authority,**london :lynne rienner publishers,1995.

- فرضيات الدراسة :

للإجابة على هذه الإشكالية سنطرح مجموعة من الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

هناك علاقة ارتباطية سلبية بين الدولة الفاشلة وإعادة بنائها .

الفرضيات الفرعية:

1- كلما ازدادت الاضطرابات الداخلية و الخارجية كلما اتجهت الدولة نحو الفشل.
2- إن انهيار المؤسسات السياسية و الأمنية و غياب السلطة المنظمة يفرز جملة من المخاطر التي تؤدي إلى فشل دولة ليبيا.

- حدود المشكلة :

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

أ- الإطار الزماني: لقد تم تحديد فترة الدراسة على مدى 7سنوات (2011م-2018م) نظرا لعدم قدرة دولة ليبيا في إدارة المرحلة الانتقالية، و كذا المشاكل التي عرفتها هذه الأخيرة في جميع المجالات خلال نفس الفترة.
ب- الإطار المكاني: هي الجماهرية العربية الليبية سابقا كدراسة حالة.

- منهجية الدراسة :

أ- المناهج: تم الإعتماد فهذه الدراسة على المناهج التالية:

1- المنهج الوصفي التحليلي : الذي يعتبر طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات المقدمة عن المشكلة وتصنيفاتها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة وذلك في إطار التعريف [1]،و اعتمدنا عليه لاستقصاء طبيعة ظاهرة فشل الدول و المتجسدة في الحالة الليبية بغرض فهم الأسباب و الحقائق وراء فشل الدولة

2- منهج دراسة الحالة : هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواءا كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما،و هو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة، أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من

[1] -محمد محمود الذنيبات، عمار بوحوش، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط1، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م، ص 138.

الوحدات المشابهة بها[1] ، و اعتمدنا عليه من أجل دراسة دولة ليبيا وهذا بهدف بنيانها السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ب-الإقترابات: إن الإقترابات التي تم الإعتماد عليها في هذه الدراسة تتمثل فيما يلي:

1- **إقتراب صنع القرار:**هو إطار فكري يساعد الباحثين والمحللين على التعرف على العوامل والمتغيرات التي تشكل عناصر الموقف الذي يتخذ القرار في خضامه.و لا يملك هذا الإطار التحليلي مقدرة على التوقع بحدوث النتائج بناء على توفر بعض المتغيرات و من ثم لا يمكن القول :بأن السلوك كذا يستدعي كذا.[2]

وقد استخدمنا هذا الإقتراب عند دراستنا

2-إقتراب علاقات الدولة والمجتمع: هو إقتراب يستوعب العلاقات بين الدولة والمجتمع،ويهتم بعملية التفاعل بينهما، صاغه **جويل ميجدال** بعدما إنتقد الدراسات التي تناولت العالم الثالث وخصوصا عملية التغيير فيه، فقد إنتقد نظريات التحديث والتنمية ونظرية الماركسية،و نظرية المركز المحيط، وأسس هذا الإقتراب الذي أولى إهتماما كبير للتغيير والنظام في الدولة.و في دول العالم الثالث خصوصا،و كفهم كيفية بقاء المجتمعات وتغييرها يتوجب البدء بالمنظمات التي تمارس الظبط الإجتماعي والتي تخضع لميول الفردية للسلوك الذي تصفه تلك المنظمات، وتنعكس تنمية مستويات الظبط الإجتماعي في مقياس له ثلاث مؤشرات(الإلهام، المشاركة، والحصول على الشرعية). [3]

وقد إستخدمنا هذا الإقتراب لإستيعاب العلاقة الموجودة بين الدولة الليبية و مجتمعها .

- تقسيم الدراسة:

للإلمام بهذا الموضوع قمنا بتقسيم عملنا هذا إلى فصلين و كل فصل إلى أربعة مباحث:

عالجنا من خلال الفصل الأول مقاربة مفاهيمية للدولة الفاشلة، وقسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث ،و تم التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم الدولة و خصائصها أما المبحث الثاني فقد تناول مقومات الدولة ، أما المبحث الثالث من هذا الفصل فقد تمت فيه دراسة مفهوم الدولة الفاشلة و المفاهيم التي لها صلة وفيما يخص المبحث الرابع فتطرقنا إلى ذكر مؤشرات فشل الدولة

أما الفصل الثاني كان تحت عنوان مسار فشل الدولة الليبية 2011-2018 فقد تضمن هذا الفصل أربعة مباحث،درسنا في المبحث الأول السياق السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي في

---

[1] ـ محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، المفاهيم والمناهج و الإقترابات والأدوات، الجزائر:1997، ص ص56-78.

[2] - شلبي، مرجع سابق ذكر، ص157.

[3] - نفس المرجع الأنف الذكر، ص ص217، 219.

ليبيا أما المبحث الثاني تناولنا تطور الأزمة في ليبيا وفي المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى مؤشرات فشل دولة ليبيا و فيما يخص المبحث الرابع فهو عبارة عن مستقبل ليبيا .

الفصل الأول

مقاربة مفاهيمية للدولة الفاشلة

يعد مفهوم الدولة الفاشلة من أكثر المفاهيم شيوعا و جدلا في العلوم السياسية،حيث اهتم العديد من المفكرين بهذا المصطلح في فترة ما بعد الحرب الباردة ،إذ جاء هذا المفهوم كتعبير للحالة المزرية لدول العالم الثالث خاصة في إفريقيا ،أين أصبحت الدولة الفاشلة تشكل تهديدا مباشرا على مواطنيها و على السلم و الأمن الدوليين و أيضا أصبحت تهديدا لبقائها و استمرارها كدولة خاصة في ظل كل التدخلات الخارجية .

و لقد أصبحت ظاهرة فشل الدول تشمل العديد من الدول العربية بمستويات متفاوتة و الدليل الذي يبرهن ذلك انتفاضة العديد من الشعوب العربية على أنظمتها السياسية مما زاد من ظهور مؤشرات الفشل و العجز.

في هذا المقام وبناء على ما تقدم سوف نتطرق في الفصل الأول من بحثنا الإلمام بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالدولة الفاشلة من خلال:

- التعريف بالدولة و خصائصها
- مقومات الدولة
- -التعريف بالدولة الفاشلة
- مؤشرات الفشل الدولاتي

المبحث الأول: مفهوم الدولة وخصائصها

من المعروف أن التطرق إلى أي موضوع بغية دراسته و فهمه بصورة دقيقة، يُوجب الأخذ بعين الإعتبار المفاهيم المكونة له ،وهذا ما سنحاول القيام به في هذا المبحث من خلال التطرق إلى مفهوم الدولة ونشأتها وذكر خصائصها

المطلب الأول: مفهوم الدولة ونشأتها

الدولة تعد مجال إهتمام كبير لدى الفقهاء ورجال القانون والسياسة، واتخذت مفاهيم متعددة عبر العصور عندما تكونت الأسر والعشائر والقبائل إلى أن أصبحت دولا كما هي الآن، وعليه سوف نتناول من خلال هذا المطلب التعريف اللغوي وكذا التعريفات الإصطلاحية للدولة مع إعطاء لمحة عامة مختصرة عن نشوء الدولة.

1- مفهوم الدولة:

شكل مفهوم الدولة محور اهتمام عدد كبير من الفلاسفة و المفكرين و علماء السياسة منذ القدم ،فلقد عكف الكثير منهم على محاولة تحديد مفهوم علمي واضح لها فقد أخذت الدولة عدة مفاهيم ارتبطت بالمراحل التاريخية التي مرت بها .

و منه نتطرق إلى تعريف الدولة بشقيها اللغوي و الإصطلاحي على النحو التالي:

أ- المعنى اللغوي للدولة:

جاء في اللغة العربية أن كلمة دولة اشتقاق من الفعل دال، يدل بمعنى تعاقب وتغلب وتبدّل، حيث يقول ابن منظر: "الدولة والدولة: العقبة في المال والحرب سواء فيها دول ودول[1]، ويقول الدولة بالفتح في الحرب أن تدال إحدى الفئتين على الأخرى، ويقال كانت لنا عليهم الدولة، وبالضم في المال، يقال صار الفيء دولة بينهم يتداولونه مرة لهذا ومرة لهذا[2].

وقد ورد في القرآن الكريم قوله عز وجل: " ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا تكون دولة بين الأغنياء منكم وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب"[3].

أما في اللغة اللاتينية فكلمة دولة يقابلها في اللغة الفرنسية ETAT من الأصل اللاتيني STATUTS[4]، وأيضاً تعني : "كيان سياسي مؤلف من إقليم محدد وشعب وسلطة مؤسسة[5].

---

[1]- ابن منظور ، لسان العرب، مجلد الأول، بيروت: دار لسان العرب، ، د ت ن، ص 1043.

[2]- المرجع نفسه، ص 1043.

[3]-القرآن الكريم ،سورة الحشر، الآية 07،ص437.

[4]-أندري لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد الأول،(تر: خليل أحمد)، لبنان: منشورات عويدات، 1996، ص 368.

[5]-Le petit Larousse, grand format, imprimer en Belgique, ed,2001, p402.

وبمقارنة المعنى المترتب في اللغة العربية مع ما يقابله في اللغة الأجنبية يتضح لنا التباين بينهما، ففي اللغة العربية يعبر مصطلح الدولة عن حالة الضرورة والتبدل والتغير، أما في اللغة الأجنبية تدل على التباين يقول مارسيل بريلو: " إن تعبير Statuts يعني ببساطة موقفا أو وضعا قائماً[1].

ب ـ المعنى الاصطلاحي للدولة:

اختلف علماء السياسة اختلافا شديداً فيما يتعلق بتعريف الدولة ومعايير تميّزها عن المجتمعات السياسية الأخرى، فالبعض يرون فيها عبارة عن مجموعة دائمة ومستقلة من الأفراد يملكون إقليما معينا وتربطهم رابطة سياسية مصدرها الاشتراك في الخضوع للسلطة المركزية تكفل لكل فرد منهم التمتع بحريته ومباشرة حقوقه.

وعرفها أخرون بأنها مجموعة كبيرة من الناس تقطن على وجه الدوام إقليما معيناً وتتمتع بالشخصية المعنوية و النظام والإستقلال وبأنها عبارة عن الشخص المعنوي الذي يمثل قانون أمة تقطن أرضاً معينة، والذي بيده السلطة العامة والسيادة[2].

فكل باحث يرغب في وضع تعريف للدولة يحمل بصماته ويميزه عن غيره من أقرانه.

فقد وضع الأستاذ A. Houriou ثلاثة معاني للدولة وهي:

المعنى الأول وهو أوسع المعاني :يُعرف الدولة بأنها جماعة منظمة على وجه العموم ركيزة إجتماعية من الأمة.

أما **المعنى الثاني** فهو أضيق " يقصد بالدولة السلطات العامة فقط أي الحكام دون المحكومين" ويكون المقصود من هذا المعنى عندما نتحدث عن قدرتها أو عدم قدرتها على حل المشاكل التي تعترض حياة المواطنين.

وفي المعنى الثالث يقصد بالدولة: " السلطة المركزية التي تتخذ لها مقراً بعاصمة الدولة فقط دون السلطات اللامركزية"[3].

أي أنها تدل على جانب واحد من السلطات العامة وهي السلطة المركزية، وتستبعد السلطات اللامركزية.

أما عن العلامة Duguit فيرى أن الدولة حدث إجتماعي يُوجد في كل جماعة يقوم في داخلها اختلاف سياسي، أو انقسام أفراد المجتمع بين فئتين: فئة حاكمة وأخرى محكومة[1].

---

[1]-مارسيل بريلو، علم السياسة،(تر: برجاوي محمد)، ط3،بيروت: منشورات عويدات،1983،ص9.

[2]-محمد علي محمد، **أصول الاجتماع السياسي**، جامعة الإسكندرية : كلية الآداب، الجزء الثاني، دار المعرفة الجامعية، 2009، ص 119.

[3]-حسين عثمان محمد عثمان، **النظم السياسية**، ط1، الإسكندرية: كلية الحقوق،2006،ص23.

ما يؤكده علماء السياسة و الإجتماع أن مصطلح الدولة يشير إلى رابطة تسمح بوجود قيادة سياسية.

أما المفكرين ماكيفر و بيج فالدولة عندهما تتميز عن كافة المنظمات أو الروابط الأخرى بأنها تتمتع بحق استخدام القوة العليا والقهر ".

ويضيف كابلان Kaplan ولازويل LassWell تعريف أخر للدولة بأنها "جماعة إقليمية ذات سيادة"[2].

وللعلم فإنّ الفقهاء قد إنقسموا في تعريفهم للدولة إلى فريقين: فريق يمزج في تعريفه للدولة بين العناصر الاجتماعية والخصائص القانونية للدولة، وفريق يركز على العناصر الاجتماعية المكونة للدولة فقط.

أ- **الفقهاء الذين يمزجون بين العناصر الاجتماعية والخصائص القانونية في تعريفهم للدولة** :

هناك العديد من الفقهاء الذين مزجوا في تعاريفهم للدولة بين العناصر الإجتماعية و ميزاتها القانونية نذكر منهم:

الدكتور عثمان خليل يعرّف الدولة بأنها: " عبارة عن مجموعة كبيرة من الناس تقطن على وجه الدوام إقليما معينا، يتمتع بالشخصية المعنوية والنظام والإستقلال السياسي"[3].

فنلاحظ أن هذا التعريف يتضمن الإشارة إلى عناصر اجتماعية وهي جماعة من الناس، الإقليم، وإلى بعض الصفات القانونية كالشخصية المعنوية والنظام.

وعرّف الدكتور عبد الحميد متولي الدولة بأنها : " ذلك الشخص المعنوي الذي يمثل أمة تقطن أرضاً معينة والذي بيده السلطة العامة".

فنلاحظ أن هذا التعريف يشمل كذلك عناصر قانونية (شخص معنوي ،سيادة)، كما توجد عناصر إجتماعية (أمة والتي يسوي بينها وبين الشعب).

-الدكتور مصطفى أبوزيد يرى أن الدولة هي: " التشخيص القانوني لشعب ما، يعيش على إقليم معين، وتقوم فيه سلطة سياسية ذات سيادة".

---

[1]-المرجع نفسه، ص 24.

[2]- محمد علي محمد،مرجع سابق ، ص 120.

[3]- محمد عثمان، مرجع سابق ،ص 25.

ب- الفقهاء الذين يعتمدون على العناصر الاجتماعية للتعريف بالدولة:

هناك العديد من الفقهاء الذين تبنوا للدولة تعريفاً يعتمد جوهره على عناصرها الاجتماعية دون الإشارة إلى خصائصها القانونية، و من بين هؤلاء نذكر :

الدكتور السيد صبري يعرف الدولة بأنها " جماعة مستقلة من الأفراد المجتمعين الذين يعيشون بصفة دائمة على أرض معينة بينهم طبقة حاكمة وطبقة محكومة " .

ويؤكد الدكتور سعد عصفور أن الدولة هي " شعب مستقر على إقليم معين وخاضع لحكومة أو سلطة سياسية معينة" .

والدكتور محمود حافظ يعتبر الدولة بأنها" جماعة كبيرة من الناس، تقطن بصفة دائمة على إقليم معين بينهم طبقة حاكمة و طبقة محكومة ،كما جاء الدكتور طعيمة الجرف ويوافق على تعريف الدولة بعناصرها الاجتماعية فهي عنده: " مجموعة من الأفراد تعيش حياة دائمة ومستقرة على إقليم معين في ظل تنظيم سياسي معين يسمح لبعض أفراد الدولة بالتصدي لحكم الأخرين" [1].

إضافة إلى التعاريف السابقة الذكر ،هناك تعاريف أخرى للدولة،ارتأينا أن نذكرها كما يلي:

1) الدولة هي مجموعة دائمة ومستقلة من الأفراد، يملكون إقليما معيناً وتضم سلطة منظمة بهدف تمكين الجماعات والأفراد من التمتع بحقوقهم وحرياتهم.
2) الدولة هي مجموعة كبيرة من الناس توجد بصفة دائمة فوق إقليم معين ومتمتع بالشخصية المعنوية والنظام والاستقلال.
3) الدولة هي الشخص المعنوي الذي يمثل قانون أمة تقطن أرضا معينة والذي بيده السلطة العامة أي السيادة.
4) الدولة عبارة عن ذلك الشخص المعنوي الذي يرمز إلى مجموعة شعب مستقر على إقليم معين حكاماً ومحكومين، بحيث يكون لهذا الشخص سلطة سياسية مجردة ذات سيادة[2].

يمكن أن نستخلص من هذه التعاريف السابقة أنه هناك اختلاف في تعريف الدولة، فهناك من يرى أن الدولة بمثابة النظام القانوني الذي تترابط بداخله أجزاء المجتمع المختلفة ترابطاً سياسياً، وهناك من ينظر للدولة بوضعها تمثل القوة العليا أو السلطة المطلقة للملك أو الحكومة، وهناك من يرى أن الدولة كما لو كانت هيئة أو تنظيماً يستعين به مجتمع قائم على المساواة في تحقيق وإنجاز الأهداف العامة.

[1]-نفس المرجع الآنف الذكر ، ص 27.
[2]-محمد نصر مهنا، **الدولة والنظم السياسية المقارنة**،ط1، الإسكندرية :دار الوفاء للطباعة والنشر، 2011، ص 18.

2- نشأة الدولة:

لقد تعددت محاولات تفسير أصل الدولة وكيفية نشأتها وأخذت هذه المحاولات اتجاهات مختلفة، ومن أهم النظريات التي بحثت في هذا الشأننذكر ما يلي:

أ-نظرية التطور العائلي:

يأخذ علماء علم السياسة بالنظرية التاريخية لتفسير نشأة الدولة ومؤداها أن نمو الدولة تاريخي وأن نشأتها ترجع إلى ما قبل التاريخ من ثنايا نظرية سلطة الأب باعتبار أن العائلة تكون المجتمع الأساسي، ثم نظرية سلطة الأم إذ أن العائلة تنتسب إلى الأم باعتبارها الأقدم وجوداً، وعموماً فدلالة ذلك هو صلة الدّم التي كانت عاملاً هاماً في نشأة المجتمعات القديمة حتى ظهور عوامل أخرى مثل اللّغة والعادات المشتركة، وعموماً فإنّ نظرية التطور العائلي تقوم على أساس أن العائلة هي أصل المجتمع، أو بمعنى آخر أن الدولة كانت في أصلها أسرة تطورت باجتماع وارتباط أكثر من عائلة معاً فتكونت عشيرة، ثم تطورت العشيرة بدورها وتكونت القبيلة ثم المدينة حتى وصل التطور إلى الدولة بشكلها الحاضر [1]. وأن العائلة هو نواة الدولة، وأن هذه الأسرة نمت وتطورت لتكون العشيرة ثم القبيلة ثم القرية فالمدينة فالدولة[2].

ب-النظرية الدينية (الثيوقراطية):

إن التصور الديني لأصل الدولة قديم قدم الدولة، ففي المراحل المبكرة من تطور الفكر السياسي كان الاعتقاد السائد بأن الدولة هي من خلق الله، وأنّ الحكام يستمدّون مكانتهم بوصفهم يمثلون العناية الإلهية، ومن ثمة فشرعية الدولة راجعة إلى أنها النظام القديم الذي فرضه الله لتحقيق الغاية من الحياة الاجتماعية وشرعية الحكام مصدرها أن الله اختار الملوك والحكام لكي يتولوا تنفيذ أوامره على الأرض ومن هنا وجبت الطاعة المطلقة للحاكم[3].

ج-نظرية العقد الاجتماعي:

ارتبطت نظرية العقد الاجتماعي بالفقيه الفرنسي الكبير جان جاك روسو، رغم أنه لم يكن أول من تحدث عنها العقد عام 1762 فقد سبقه في ذلك هوبز عام 1651 وبعض كتاب القرون الوسطى، ولعلّ ذلك راجع إلى تبني الثورة الفرنسية عام 1789 بما كان لها من دوي عالمي لمذهب روسو وكتاباته.

---

[1]-نفس المرجع الأنف الذكر، ص 26.

[2]-نعمان أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، ط1، عمان:دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2004، ص 26.

[3]- علي محمد، **مرجع سابق**، ص 131.

وتُرجع هذه النظرية أساس الدولة، بما تنطوي عليه من سلطات عامة وحريات فردية، إلى عقد سبق إبرامه بين الأفراد لإقامة الدولة. غير أن تفصيلات النظرية قد تنوعت لدى المفكرين واستخدمت لتحقيق أهداف متناقضة، فاستهدفت تارة تأييد الحكم المطلق للملوك، ونادى بها البعض تارة أخرى لمقاومة السلطات المطلقة التي كان يتمتع بها الحكام[1].

د-نظرية القوة:

يرجع بعض المفكرين أصل نشأة الدولة إلى عنصر القوّة، سواء كانت مادية تقوم على استخدام الرجال والسلاح والانتصار الحربي أو معنوية تستند إلى الحكمة والذكاء، فعن طريق القوّة تمكن الحكام من فرض سيطرتهم على المحكومين، وتنظيم شؤون الدولة بالكيفية التي يرونها، غير أن فكرة القوة وحدها لا يمكن أن تفسر نشأة الدولة بصفة عامة، ما لم يتبعها رضا المحكومين بنظام الدولة[2].

تدلّ الحروب التي كانت تنشأ بين العشائر والقبائل في المجتمعات البدائية على صحة هذه النظرية، إذ من خلال هذه الصراعات استطاع رئيس القبيلة أن يؤسس سلطته وأن يفرضها على إقليم معين، وكان ذلك هو أكثر مقومات نشأة الدولة.

- و حينما تقام الدولة لا تستطيع بأية حال أن تتخلى عن القوة والسيطرة والغلبة، فهي بحاجة إلى استخدام القوة لتفرض سيادتها داخلياً وخارجياً، فكأن الدولة هي من صنع قانون الأقوى، والسلطة في الدولة تتمركز لدى الأقلية التي لها القوة والنفوذ، تلك القوة التي يمكن أن تكون مادية أو دينية أو فكرية أو اقتصادية[3].

المطلب الثاني: خصائص الدولة

تتمتع الدولة بجملة من الخصائص نوردها كما يلي:

أ-الدولة شخص قانوني:

يقصد بالشخصية القانونية القدرة والأهلية على اكتساب الحقوق وتحمل الإلتزامات، فالأصل أن الشخصية القانونية تثبت لكل شخص طبيعي ولا تثبت لغيره.[4]

فالدولة تستمد من ذلك القانون حقوقها وواجباتها، وتخضع ما يرفضه من قيود على حريتها في التصرف، هذا الخضوع للقواعد الدولية لا يكون إلاَّ للدول فلا يتوافر للجماعات الأخرى فالمحافظات التي تنقسم إليها الدولة[1].

---

[1]-ماجد راغب الحلو، **النظم السياسية**، الإسكندرية:دار المطبوعات الجامعية، 2006، ص 24.
[2]-نفس المرجع الأنف الذكر ،ص 22.
[3]- علي محمد، مرجع سابق، ص 141.
[4]- أحمد حلمي خليل هندي، **الدولة في النظم السياسية والدستورية**، الأسكندرية: كلية الحقوق ، 2015، ص 87

ب-الدولة شخص معنوي:

الشخصية المعنوية للدولة تظهرها كوحدة مستقلة عن الأفراد المكونين لها، ولما كان وجود الدولة معنوياً وليس وجوداً مادياً كالفرد فإن الدولة لا تستطيع أن تمارس سلطاتها إلاّ بواسطة أشخاص طبيعيين يعتبرون ممثلين لها (أي للشخص المعنوي) ويتصرفون باسمها، وهذا هو الوضع بالنسبة لجميع الأشخاص المعنوية إذ لا بد من وجود شخص طبيعي، فرد أو هيئة، يعبر عن إرادتها .[2]

فالشخصية المعنوية للدولة هي التي تفسر استمرارها على مرّ الزمن رغم تغير الحكام فهي دائمة الوجود وهذا الوجود لا يقبل الانقطاع وإنما يتجدد باستمرار ورغم تعاقب الأجيال وقد كان الاعتقاد السائد حتى القرن السادس عشر أن السيادة تنقطع وتتعطل عند وفاة الملك.

ج-السيادة la souveraineté:

للسيادة وجهان سنذكرهما كما يلي:

الوجه الأول: السيادة الداخلية:

وتعني حرية الدولة في التصرف في شؤونها الداخلية، فهي تتمتع بسلطة عليا على جميع الأفراد والهيئات الموجودة على إقليمها، ومن ثمّ فهي لا تخضع لأي نفوذ وطني أو أجنبي في تنظيمها لهيئاتها العامة، أو في علاقة هذه السلطات بعضها ببعض ، أو في علاقتها والأفراد فالدولة في المجال الداخلي حرّة في اختيار النظام السياسي الذي تسير عليه ملكي أو جمهوري.

الوجه الثاني: السيادة الخارجية

عدم خضوع الدولة صاحبة السيادة الخارجية لأي دولة أجنبية والمساواة التامة بين كافة الدول أصحاب السيادة، ومن ثمّ فالسيادة الخارجية مرادفة للاستقلال Indépendance، فالترجمة الواضحة لسيادة الدولة هو استقلالها، أي عدم خضوعها لأي سلطة أخرى.

والسيادة الخارجية للدولة لها دور سلبي محض لأن استقلال الدولة وعدم خضوعها لغيرها من الدول الأخرى لا يعطيها الحق، في اتخاذ أي إجراء إيجابي يمس استقلال دولة أخرى[3].

---

[1]- ليلة محمد كامل ، **النظم السياسية الدولة والحكومة**، بيروت : دار النهضة العربية ، 1969، ص 40.
[2]-نفس المرجع الأنف الذكر ،ص42.
[3]- خليل هندي، **مرجع سابق** ،ص ص 91-92.

المبحث الثاني: مقومات الدولة

من المعروف أن الدولة تعتمد على أركان تقوم عليها، لما لها من أهمية عظيمة في الكيانات الاجتماعية وبدونها تكون مجرد تجمعات بشرية لا ترقى إلى مستوى الدولة وهي ثلاثة (الشعب، الإقليم والسيادة)، سنتطرق إلى هذه الأركان كل واحدة على حدى :

المطلب الأول: الشعب

هو عبارة عن مجموعة من الأفراد مستقرين في شكل دائم في دولة بينهم صلات روحية، متعايشة معاً[1].

اختلفت الآراء حول عددهم، فالفيلسوف روسو يحصرها في عشرة آلاف أما أرسطو يحددها بعدد إرادات الأفراد، أن تكون كافية للحكم الذاتي وممارسة الحكم عليهم في الوقت ذاته، وعادة ما يتكون الشعب من أفراد مختلفين منهم: (الأصليون والمواطنون الأجانب)[2].

1-المواطنون الأصليون: هم السكان الأصليون لتلك الدولة.

2-المواطنون الأجانب: هم الغرباء أي مواطنو الدول الأخرى، ويقطنون في أغلب الدول كالدول القومية الحديثة منها، حيث كان تكوين سكانها نتيجة لحروب وهجرة، إلاّ أنهم ليس لديهم حق التمتع بالامتيازات مثل المواطنين الأصليين خاصة في المجال السياسي، حيث لا يمكن لأي مواطن أجنبي حق الترشح لرئاسة الدولة التي يقيم بها.

ومما سبق يتبين حرمان الأجانب من الحقوق التي يتمتع بها السكان الأصليون في العصر الحديث خوفا وحفاظاً على أمن الدولة من أي تدخل أجنبي بأي شكل من الأشكال، ويطلق عادة على سكان البلاد مصطلح الشعب ليعيش أفراده في حياة مشتركة التي "تقوم في أصلها على وحدة الأصل واللّغة والعادات والتقاليد والجوار" [3].

---

[1]-مولود زايد الطبيب، **مدخل إلى علم الاجتماع السياسي**، ط1، ليبيا: دار الكتاب الوطنية، 2007، ص 34.
[2]-بطرس غالي بطرس، **مدخل إلى علم السياسة**، ط1، مصر: دار الطباعة الحديثة، 1959، ص 174.
[3]-سليمان عبد المجيد، **النظام السياسي** ، ط1، مصر: مركز جامعة القاهرة، 1998، ص 07.

المطلب الثاني: الإقليم Territory

هو ذلك الجزء من الكرة الأرضية الذي يعيش عليه شعب الدولة ويشكل إطاراً جغرافياً لاختصاص السلطة في الدولة[1]، حيث يعتبر الإقليم شرط وجود الدولة باعتبار أن الدولة في الأساس هي مجموعة من الأفراد تعيش معا عيشة مستقرة ودائمة وهو ما لا يمكن أن يتحقق بغير الإقليم والأرض، كما أن الإقليم هو ركن أساسي من أركان ممارسة الدولة لسيادتها، وبدون عنصر الإقليم تصبح ممارسة السيادة أمرا غير متصور[2]. ولا يقصد بإقليم الدولة الإقليم الأرضي فقط أي سطح الأرض بمعنى اليابسة فقط، وإنما يقصد بذلك سطح الأرض وما تحته من أعماق وما فوقه من الطبقات الجوية التي تعلو اليابسة وكذلك البحر الإقليمي أي المياه الساحلية من البحر الملاصقة لشواطئ الدولة وما يعلو هذا البحر الإقليمي من طبقات جوية وعلى ذلك فإقليم الدولة يشمل إقليم أرضي، إقليم مائي وإقليم بحري ونخلصها فيما يلي:

أ-الإقليم الأرضي:

يتحدد الإقليم الأرضي بمساحة معينة من الأرض تحدها حدود قد تكون طبيعية مثل الجبال أو الأنهار أو البحار، كما قد تكون حدودا صناعية، وفي حالات أخرى يكتفي بخطوط وهمية كحد فاصل بين دولة ودولة أخرى مثل خطوط الطول ودوائر العرض، ولا يشترط في الإقليم الأرضي أن يكون قطعة واحدة.

ب-الإقليم المائي:

يشمل الإقليم المائي جميع الأنهار والبحيرات الداخلية في حدوده وإذا كان النهر يجري في إقليم أكثر من دولة فإن كل دولة تعتبر مالكة لذلك الجزء من النهر الذي يمر بإقليمها، أما مياه الأنهار المشتركة فإن استغلالها وتوزيعها يكون بموجب معاهدات تعقد بين الدول التي تمربها هذه الأنهار.

ج-الإقليم الجوي:

إن ملكية الدولة لإقليمها تمتد إلى طبقات الهواء الواقعة فوق هذا السطح، وسيادة الدولة تمتد إلى ارتفاع معين من جو إقليمها[3].

---

[1]-داود الباز، **النظم السياسية (الدولة والحكومة في ضوء الشريعة الإسلامية)**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006، ص33.

2- نصر مهنا،مرجع سابق ،ص21.

[3]- مرجع الأنف ذكره ، ص ص 22-23.

المطلب الثالث: السيادة

تعتبر السيادة من العناصر الهامة المكونة للدولة، إذا أنه لا يكفي وجود الشعب والإقليم لقيام الدولة، حيث لابد من وجود هيئة حاكمة أو سلطة سياسية يخضع لها الأفراد[1].

وإن الخاصية الرئيسية للدولة هي سيادتها، أي القوة العليا للدولة، وقد تصبح هذه القوة لشخص معين أو لمجموعة أشخاص والسيادة جانبان: جانب داخلي وجانب خارجي، أما السيادة الداخلية فمعناها السلطة العليا للدولة على الأفراد والهيئات التي تقع في حدودها الجغرافية والدولة ذات السيادة هي تلك الدولة التي لديها قوة إصدار الأوامر والتوجيهات التي يتعين طاعتها من جانب كل الأفراد.

أما السيادة الخارجية فهي تعني الاستقلال عن رقابة أي دولة أخرى أو الالتزام بأخلاق معينة ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن الدولة في الداخل هي أعلى السلطات التي تملك أمر الحكم فيما ينشأ بين الأفراد والوحدات الداخلية من خلافات وهي كذلك لا تخضع ماديا ولا معنويا لسلطة أخرى[2].

[1]- أحمد الخطيب،مرجع سابق، ص 21.
[2]- علي محمد، مرجع سابق، ص 126.

المبحث الثالث : الدولة الفاشلة مقاربة مفاهيمية

أصبح مصطلح الدولة الفاشلة من المصطلحات المتداولة و المنتشرة على مستوى واسع أكاديميا و سياسيا فسنحاول إعطاء بعض المفاهيم الشاملة للدولة الفاشلة و بعض المفاهيم المتشابهة

المطلب الأول: تعريف الدولة الفاشلة

لقد ظل الاختلاف حول إيجاد تعريف دقيق للدولة الفاشلة قائما، وظل يوصف كمصطلح الدول التي لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها .

فالدولة الفاشلة هي التي تريد عسكرة البلاد، وتنفق ملايين الدولارات على قنواتها الرسمية التي تقرع طبول الحرب ضد مدن لتعمِق مكونات الشعب، وهي التي تبني جيشا طائفيا تدمج فيه كل من هب ودّب من مليشيات الطائفية التي لا تعرف حتى تعاليم المعركة.[1]

أما بالنسبة **لوكالة العمل الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة** فقد عرفت الدولة الفاشلة بأنها " دول غير راغبة " ، أو عاجزة على السيطرة على حدودها وسيادتها مما يؤدي إلى تدهور اقتصادي حاد وإضراب سياسي، يهددا الإستقرار الداخلي الإقليمي"[2]

أي أن الدولة التي لا تستطيع السيطرة على حدودها وليس لها إرادة لأداء مهامها اتجاه مواطنيها مما يودي إلى فشلها لا سيما على الصعيد الأمني والإستقرار.

أما بالنسبة للمفكر **وليام زرتمان william zartman** فهو يعرف الدولة الفاشلة على أنها " الدولة التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها من عدم امتلاكها الاحتكار الشرعي للقوة وتراجع شرعية النظام السياسي في نظر مواطنيها "[3].

فنلاحظ من خلال هذا التعريف أن زرتمان يرجع سبب فشل الدولة إلى مسألة السلطة و إحتكارها بشكل غير سلمي .وعدم وجود مصداقية وثقة ورضا بين الحاكم والمحكوم أي وجود أزمة شرعية .

أما المفكر **روبرت جاكسونrobert jackson** فيشر في كتابة "أشباه الدول" إلى أن الدولة الفاشلة هي " الدولة التي تعجز عن أداء وظائفها و تغيب الكفاءة و الفاعلية في تأدية أدوارها " وهذا ما يمكن تسميته بالفشل البنيوي للدولة الذي سيخلق أزمات متنوعة ومتعددة

---

[1] عدنان حسين أحمد، "مفهوم الدولة الفاشلة"، صحفية العرب، 15 فيفري 2014.

[2] كريمة حرباوي، "الدولة الفاشلة الصومال-نموذجيا"، مذكرة الماستر، جامعة بسكرة، كلية العلوم ، قسم العلاقات الدولية،تخصص علاقات دولية و إستراتيجية،2016/2015،ص18.

[3]-william zartman,**the desitegration and restoration of ligitimate**, usa : lynne reimer,1995,p.01.

لها تأثيرفي الدائرة الأمنية على المستوى الوطني والإقليمي والمستوى الدولي، بمعنى حالة اللاأمن واللاإستقرار .[1]

أي من خلال تعريف المفكر **روبرت جاكسون** نلاحظ أن من بين الأسباب التي تؤدي بالدولة للفشل هو عدم كفاءة حكامها ومسييرها وعدم أداء كل واحد دوره كما يجب أن يؤديه.

وقد وصف المفكر **نعوم تشومسكي** الدولة الفاشلة على أنها "تلك الدولة التي لا تقدر أو لا ترغب في حماية مواطنيها من العنف، وتعتبر نفسها فوق القانون محليا أو دوليا"، وبالتالي هي دولة تمارس العنف والعدوان ضد مواطنيها و ضد الآخرين، وترتكب الشنائع ضد الديمقراطية بشكل يجرد مؤسساتها من أي جوهر ديمقراطي حقيقي [2] .

فهنا يظهر النقد الشديد الذي يحمله المفكر سياسات الحكومة الأمريكية و يسعى إلى البرهنة أن أمريكا تمثل خطرا على الأمن الدولي و السلام العالمي.

فمن خلال هذه التعاريف يمكن أن نستنتج أن الدولة الفاشلة هي تلك الدولة التي لا تملك القدرة على السيطرة على أراضيها و لا تملك شرعية إتخاذ القرارات العامة وتنفيذها و في هذا السياق حدّدت منظمة صندوق السلام خصائص رئسية للدولة الفاشلة تمثلت فيما يلي :

- فقدان سيطرة الدولة على أراضيها أو جزء منها، أو فقدان إحتكار الإستخدام المشروع للقوة و السلطة داخل أراضيها .
- تآكل السلطة الشرعية لدرجة العجز عن اتخاذ القرارات الموحدة.
- عدم القدرة على توفير الخدمات العامة.
- عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضو كامل لعضوية في المجتمع الدولي.[3]

فمن خلال هذه الخصائص نفهم معنى الدولة الفاشلة و كذا أسباب التي أدت بها للفشل.

[1] - غراهام ايفاتروجيفيري نوينهام ، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** ،(تر:مركز الخليج للأبحاث)،الإمارات: 2004،ص44.

[2] - نعوم تشومسكي، **الدولة الفاشلة: اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**،(تر: سامي الكعكي)، بيروت: دار الكتاب العربي، 2007، ص ص 08-17.

[3] فيصل براء متين المرعشي، **الدولة الفاشلة** ،الموسوعة السياسية، 2018.

المطلب الثاني: نشأة مصطلح الدولة الفاشلة

عرف مفهوم الدولة الفاشلة أول استخدام له في البحوث الأكادمية في بداية سنوات 1990 حيث جاء أول إستخدام له سنة 1993 إذ أشير فيه إلى الدول الضعيفة التي أصبحت عاجزة عن تحمل مسؤولياتها اتجاه مواطنيها، إلاّ أن الاختلاف ظل قائما حول إيجاد تعريف دقيق له.[1]

وفي نفس السنة أستخدم المصطلح على يد كل من "جير الدهرمان"و"تستيفراتنز" من خلال دراسة نشرت لهما في المجلة السياسية الخارجية Foeingn policy الصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم في عام 1995 أعدّ "وليام زارتمان" دراسة عن الدولة الفاشلة.[2]

و لكن في هذه الفترة لم بأخذ الحديث عن الدولة الفاشلة حيزا كبيرا ولم تعطها دول العالم إهتمام كافيا من حيث الدراسات حول هذا الموضوعلمعرفة أسبابه و سبل معالجتها ، إلاّ في بداية القرن الحالي، وبهذا كانت أمريكيا من أوائل لدول الغربية التي إهتمت بهذا المصطلح أكاديميا، ثم سياسيا وأمنيا.

لقد تبلور مصطلح بعد أن أولت به الدول الغربية الإهتمام اللازم و تجدر الإشارة إلى أن هناك مسميات ومصطلحات مشابهة للدولة الفاشلة وهي :شبيهة الدولة، الدولة المنهارة، الدولة الهشة، الدولة الرخوة، الدولة المائلة إلى الفشل، الدولة المعرضة للخطر، الدولة المأزومة والدولة الضعيفة، هذا ما أدى إلى التداخل بين هذه المفاهيم التي تصف الظاهرة نفسها .[3]

قد أدت أحداث 11 سبتمبر 2001 تغير الخطاب الأمني اتجاه الدولة الفاشلة باعتبارها تشكل تهديدا للإستقرار الدولي إثر عجزها عن القيام بوظائفها الاستراتيجية وتشكل نتيجة ذلك تصور جديد مفاده إعطاء الحق لأطراف خارجية للتدخل في شؤون الداخلية لهاته الدول .[4]

وقيل هذا الحدث التاريخي –**أحداث 11 سبتمبر 2001**- إهتم المفكران **"تدوروبرت غور"**و**"جاك غولدستون"** بدراسة موضوع الدولة الفاشلة و توصلا إلى أن مصطلح الدولة الفاشلة إعتمد على أساس متغيرات إرتبطت بتلك التحولات التي شهدها النظام الدولي، فخلال الفترة الممتدة من سنة 1955 إلى سنة 1994 كان تشخيص الدولة الفاشلة بالاعتماد على متغير الصراعات الداخلية من خلال إستمرار إنهيار البنى المركزية التي تمسى

[1]- عبد الحليم غازلي ، "الإهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا بين التنظير والممارسة"، **المجلة الجزائرية للدراسات لسياسة**، العدد2، 2014، ص 43.

[2] - نسيم خوري ، " مصطلح الفشل " صحيفة عربية مستقلة

[3] نفس المرجع الأنف الذكر ، ص46 .

[4]جفال عبد اللطيف،"انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن المغاربي"، مذكرة الماستر ، العلوم السياسية والعلاقات الدولة، تخصص دراسات مغاربية، 2015/ 2016 ،ص10.

السلطة لفترات، ثم بعد سنة 1998 ثم الاعتماد على متغير النزاع المدني وانتهاك حقوق الإنسان والأزمات التي تشهدها الدولة .[1]

المطلب الثالث: المفاهيم التي لها صلة بالدولة الفاشلة

هناك العديد من المفاهيم أو المصطلحات المتداخلة و المتشابهة لمفهوم الدولة الفاشلة ،و التي ارتأت الدراسة أن تذكر منها ما يلي:

الدولة المنهارة: تعتبر بمثابة معضلة أمنية في النظام الإقليمي باعتبارها تشكل حالة عدم إستقرار المنطقة لما تفرزه من تهديدات أمنية عابرة للحدود وأزمات منتشرة وأنشطة تدميرية (الجماعات الإرهابية المسلحة وتهريب الأسلحة وأنواع الجريمة المنظمة) [تهديدات عابرة للحدود cross Border Threats والأزمات الزاحفة Crise Keeping و يتلعق الأمر بالمشكلات التي قد تتحول من أزمات داخلية لتصبح أزمات إقليمية .[2]

وحسب المفكر "وليام زرتمان" الدولة المنهارة هي تلك الدولة التي تعاني من مرض انحلالي على المدى الطويل بحيث يحدث مسار انحلالي تراكمي تتأثر وتتآكل فيه كل هياكل الدولة، وهذا الانهيار يحدث في نقطة لا يمكن العودة منها أي في نقطة الذروة، وبهذا يمكن القول أنها عملية انفجار للمجتمع المنظم.[3]

الدولة الهشة : يتلازم هنا عدم القدرة على أداء وظائفها بتدهور أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية .

الدولة الضعيفة: يرجع سبب ضعفها لأسباب هيكلية بنيوية وتعتبر موطنا للتوترات الإثنية والدينية واللغوية و العرقية التي عادة ما تكون كامنة و تنفجر في هيئة أعمال عنف.

شبيهة الدولة: هو تراجع فاعلية دور الدولة على المستوى الخارجي[4]

الدولة الرخوة Soft State: يرى جنار ميردال أن الدول الرخوة هي الدولة التي تصدر القوانين ولا تطبقها ليس فقط لما فيها من ثغرات، ولكن لأن لا أحد يحترم القانون، الكبار لا يبالون به، لأن لديهم من المال و السلطة ما يحميهم منه، والصغار يتلقون الرشاوي

[1] نفس المرجع، ص12.

[2] charles philippe david et jean jacgues roche ,**théroies de la sécurité :définition, approches et concepts de la securité international**, paris : montchrestien,2002,p.85.

[3] williamzartman, the desintegration and restoraition of ligitime sa :lunneriemmer :1995 :p01 .

[4] - شاهر اسماعيل الساهر، دراسات في الدولة و السلطة و المواطنة،، ط1 ألمانيا : برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، 2017، ص ص 51،52.

لغض البصر عنه، أما الفقراء الذين لا مال لهم ولا رشاوي فيتم ضبطهم بواسطة أساليب جديدة وقديمة من القمع والتهم[1]

الدولة المائلة إلى الفشل :هي الدول غير القادرة أو غير الراغبة في ضمان توفير الأمن و الخدمات الأساسية لمواطنيها، وهذا المفهوم قد تناول الحكم على نوايا الدول في الإشارة إليها يوصفها غير الراغبة، فهو لا يلتزم بالحياد.

الدولة المعرضة للخطر أو الدولة في أزمة: هي تلك الدول التي تعاني من أزمة أو على وشك اندلاع صراع بسبب غياب الشرعية وفاعلية دور الدولة على مناطق ما على إقليمها .[2]

[1] محمد السبتي،" الأنظمة العربية لا تملك شعوبا"، صحيفة الرأي، العدد 13979-ao،2017/10/09.
[2] الشاهر ،مرجع سابق ،ص52

المبحث الربع: مؤشرات فشل الدول

يتم قياس فشل الدولة وفقا لحزمة رئيسية من المؤشرات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية والتي تنقسم بدورها إلى أكثر من 100 مؤشر فرعي دال عليها، إلا أن الدراسة ستقتصر على ذكر أهم المؤشرات و هذا ما سيتم توضيحه في مضمون المطالب التي يحتويها هذا المبحث.

المطلب الأول: المؤشرات السياسية

إن المؤشرات السياسية وهي مرتبطة أساسا بنظام الحكم و النخبة الحاكمة، وهي تتمثل فيما يلي:[1]

المؤشر الأول: فقدان شرعية النظام السياسي فهي تتجلى فيما يلي :

- غياب المشاركة السياسية نتيجة لانعدام ثقة المواطنين في نزاهة الانتخابات.
- انتشار ظاهرة الفساد بأشكاله.
- انتشار التظاهرات و العصيان المدني.

المؤشر الثاني: غياب دولة القانون وانتهاك حقوق الإنسان ويرتبط أساسا بمايلي:

- الحكم الديكتاتوري و العسكري.
- الاعتقال السياسي و العنف المدني.

المؤشر الثالث :غياب الشفافية و المحاسبة السياسية

- عدم الإلتزام ببنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

-غياب أجهزة الرقابة و المحاسبة

-عدم وجود منظمات و مؤسسات مستقلة .

المؤشر الرابع: تدخل دول أخرى أو فاعلين سياسيين خارجيين

أي التدخل العسكري أو شبه العسكري داخليا في الدولة أو جيشها أو جماعات فرعية بها ، وتدخل قوات حفظ السلام والقوات الدولية.[2]

المؤشر الخامس:تراجع قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة

---

[1] أمل احمد هاني زكي ابراهيم بيان، **عرض للمبحث الثاني من كتاب أمريكا و الدولة الفاشلة** بعنوان **الدولة الفاشلة**، مصر: جامعة القاهرة ، قسم العلوم السياسية، 2015/2014 ،ص.7.

[2]. محمد بوبوش، مرجع سابق

المطلب الثاني :مؤشرات اقتصادية

إن المعايير التي تصنف الدول على أساسها بأنها فاشلة اقتصاديا هي:

- التدهور الاقتصادي الكبير في عناصر الاقتصاد الداخلي للدولة وتشمل التدخل القومي، وسعر الصرف والميزان التجاري ومعدلات الاستثمار وتقييم العملة الوطنية ومعدل النمو، والتوزيع والشفافية والفساد والتزامات الدولة المالية .
- عدم القدرة على تقديم قدر معقول من الخدمات العامة للمواطنين موازاة مع تدهور الخدمات المتوفرة وعدم القدرة على التجديد.
- غياب الرقابة والمحاسبة الحقيقية التي تقوم على مبدأ الجميع تحت القانون.
- غياب التنمية الاقتصادية العادلة في التعليم والوظائف والدخل ومستويات الفقر، وتزايد النزاعات الإثنية. [1]
- ركود في الدورة الاقتصادية وإنهيار قيمة النقد الدولي.[2]
- انتشار المعاملات العرفية وإزدياد معدلات الفساد
- تهميش فئة الشباب التي تعتبر جوهر العملية الإقتصادية بإمكانيتها و قدراتها .
- تفاوت كبير في الطبقات الإجتماعية لتنحصر في طبقتين إحداهما فاحشة الثراء و أخرى مسحوقة ،بالإضافة إلى غياب الطبقة الوسطى التي تعتبر علامة التوزيع الجيد للثروة.
- غياب القدرة على تطوير وسائل الإنتاج و الموارد الإقتصادية
- اللجوء إلى المساعدات الخارجية و القروض دون أن يكون هناك أي تطوير حقيقي ملموس و هو الأمر الذي يترتب عليه مديونية متصاعدة ترهق كاهل الموازنة العامة
- تصبح الدولة عامل طرد للمشاريع التنموية القادرة على تحريك عجلة النمو الإقتصادي و إستبدالها بمشاريع وهمية لينتفع بها قلة من أصحاب المناصب و السياسيين. [3]

[1] عامر العمران، "الدولة الفاشلة اقتصاديا"pawabet oter.comيوم 19 ماي 2018 16:40

[2] نسيم خوري،مفهوم الدولة الفاشلة وكيف نشأ وتطور 4 مارس 2018

3 فيصل براء ،مرجع سابق .

المطلب الثالث : مؤشرات إجتماعية

تتضمن أربعة مؤشرات رئيسية يتفرع عن كل مؤشر مجموعة من المعايير تتمثل فيمايلي:

- تصاعد الضغوط الديمغرافية: ارتفاع الكثافة السكانية وتأثيرها على المواد الغذائية والمواد الضرورية لحفظ البقاء.
- كثافة المناطق وتأثيرها على حرية الممارسات الإنسانية بما فيها الإنتاجية الإقتصادية،حرية تنقل التفاعلات الاجتماعية، والمعتقدات الدينية .
- إثارة المشاكل الحدودية واحتلال الأراضي .
- الضغوطات الناتجة عن توزيع السكان (التوزيع العمراني الجماعات المختلفة المتنافسة)[1]

2- الحركات العشوائية اللاجئين أو التنقل الداخلي تخلق نقص التغذية، انتشار الأمراض، ندرة المياه الصالحة للشرب، واضطرابات إضافة إلى عملية الإبادة الجماعية مما يؤدي لمشاكل إنسانية و السعة داخل الدولة الواحدة أو فيما بين الدول.

3- الميراث العدائي الشديد الذي يولد الرغبة في الثأر لدى الجماعات المظلومة .

- الجرائم التي لا يتم معاقبة مرتكبيها فيحق الجماعة أو طائفة ما .
- سيطرة أقليمية معينة على الأغلبية .[2]
- الهجرة الدائمة و الموجهة للأفراد.

تتعلق بهجرة العقول والمثقفين والمعارضين السياسين الفارين من الإضطهاد أو السياسات القمعية،و كذا الهجرة الادارية للطبقات الوسطى مثل المقاولين بسبب تدهور الأوضاع وتنامي الشعور بالإغتراب الداخلي [3]

4- حسن العطار، **الدولة الفاشلة والهشة**، على الرابط http.llelaph.com/web/opinion/2015/1/197570 شوهد يوم 2018/07/15.

[1]-محمد بوبوش، مفهوم الدولة الفاشلة، على الرابط httpp.//www.maghl.95.com/2sanad/5523 شوهد يوم 2018/07/15

[2] - أحمد حسان، مفهوم السيادة والدولة الفاشلة على الرابط .http://www.khiyam.com/news/php?articlell شوهد يوم 2018/06/13

خلاصة الفصل

إن قيام الدولة عى أسلوب تقليدي رجعي غير مواكب لما توصل إليه العالم من تقدم و تطور في كافة الميادين الحياتية و إتباعها نظام حكم دكتاتوري ينتج عنه ما يسمى بالدول الفاشلة.

لقد خلصنا من خلال دراستنا للإطار المفاهيمي للدولة الفاشلة في أول فصل من بحثنا، إلى وجود إختلاف بين آراء المفكرين حول تعريف الدولة الفاشلة لكنهم إتفقوا على أنها دولة لا تستطيع السيطرة على حدودها و ليس لها إرادة لأداء مهامها اتجاه مواطنيها .

كما إتَضح أيضا في هذا الفصل أن كل دولة توفرت فيها مؤشرات الفشل فهي دولة فاشلة.

الفصل الثاني

مسار فشل دولة ليبيا 2011-2018

تمر ليبيا في هذه المرحلة بحالة من عدم الاستقرار في كل الأصعدة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، فنجد أنه منذ ثورة ليبيا في 18 فيفري 2011 تحولت الدولة الليبية من مركزية القوة التي كرسها النظام في عهد القذافي إلى لا مركزية الضغط و التفكك السلطة و الدولة ، فنحاول في هذا الفصل إلى التطرق إلى النظام السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي الذي كان سائد في عهد القذافي و ما مغزاه الأساسي التي أدت بالدولة الليبية للانهيار ومعرفة الأسباب الكامنة وراء فشلها وسنحاول طرح بعض السيناريوهات لإعادة بناء هذه الدولة.

المبحـــــث الأول: البناء السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي في ليبيا

لا يمكن معرفة أي دولة دون البحث عن الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي كانت سائدة في أي حقبة من أجل معرفة الأسباب التي تؤدي إلى إنهيار أي دولة .

المطلب الأول: البناء السياسي

عرف النظام السياسي الليبي بعد سنة 1969 مجموعة من التغيرات، فبعد إلغاء النظام الملكي و التوجه إلى النظام الجماهيري قد لعبت شخصية معمر القذافي دورا مهما في رسم ملامح النظام السياسي في ليبيا على المستويين الداخلي و الخارجي.

في هذه الفترة و بالتحديد في عام 1964 كون مجموعة الضباط الوحدويين الأحرار وفي هذا العام تم وصول معمر القذافي يوم 01 سبتمبر 1969 إلى الحكم في المملكة الليبية المتحدة عبر انقلاب عسكري و كان أول ما فعله بعد طرد الملك إدريس السنوسي ان أعطى لنفسه رتبة عقيد و شغل منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة و غير اسم البلاد لتصبح الجمهورية العربية الليبية [1] حيث أعلنت ليبيا أول جماهيرية في العالم و من أهم الأفكار التي جاء بها معمر القذافي نذكر:

الكتاب الأخضر و هو كتاب فلسفي سياسي ألفه عام 1975 و فيه يعرض أفكاره حول أنظمة الحكم و تعليقاته حول التجارة الإنسانية والاشتراكية و الحرية و الديمقراطية حيث يتكون الكتاب الأخضر من ثلاثة فصول، الفصل الأول: تناول فيه الحلول المشاكل الاقتصادية و السلطة في المجتمع ، أما الفصل الثاني:تناول فيه حلول المشاكل الاقتصادية التاريخية بين العامل و رب العمل ، الفصل الثالث: اطروحات عن الأسرة والأم و الطفل و المرأة و الثقافة و الفنون [2]

([1])-هنري نجيب ، **ليبيا بين الماضي و الحاضر**،(ترجمة ابراهيم شاكر)،الجماهيرية الليبية:المنشاة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان 1981, ص 121.

([2])-الكتاب الأخضر www.trella.org

***معمر القذافي:هو معمر محمد عبدالسلام أبو منيارالقذافي و الشهير بالرجل الأخضر و من قبيلة القذاذفية ولد في قرية جهنم بإحدى مناطق مدينة سرت عام 1942 و هو الابن الوحيد لعائلة بدوية تفلح الأرض و تمهن رعي المواشي و الإبل في منطقة صحراء سرت، التحق بمقاعد الدراسة، سنة 1956 أكمل دراسته بالكلية الحربية في بينغازي عام 1963 ، و تخرج منها عام 1965.**

فقد عرفت المؤسسات السياسية في ليبيا تحولات جذرية خاصةخلال فترة حكم القذافي و كان ذلك عبر مرحلتين:

أولا : من 1969 -1977

عرف النظام السياسي الليبي في هذه الفترة إنتاج مؤسسات جديدة تأثرت بالقومية العربية و الفكر الناصري في مصر و تمثلت هذه المؤسسات في:

مجلس قيادة الثورة: هو بمثابة السلطة التشريعية في الجمهورية العربية الليبية يمارسها بالقرارات و القوانين التي يصدرها بمراسيم.

مجلس الوزراء: هذا المجلس كان بمثابة الهيئة التنفيذية و الإدارية الرئيسية في ليبيا و يتشكل و يعدل بقرار من مجلس قيادة الثورة .

الاتحاد الاشتراكي العربي: تأسس الاتحاد في 11 جوان 1971 كإطار للمشاركة السياسية دون اعتباره حزبا سياسيا و تقوم فلسفة هذا التنظيم على انه التنظيم السياسي الشعبي الذي يحقق تحالف القوة .

- **اللجنة الشعبية:** جاءت هذه اللجنة بعد إعلان الثورة الشعبية في 5 افريل 1973 و ذلك من خلال خطاب القاه القذافي في مدينة نفادة و حسب القذافي فان اللجان الشعبية هي الوسيلة لتمكين الشعب من التعبيرعن نفسه بصورة ديمقراطية مباشرة.

السلطة القضائية: في 28 أكتوبر 1973 قام مجلس قيادة الثورة بتشكيل لجنة تشريعية لمراجعة و تعديل القوانين لكي تتماشى و الشريعة الإسلامية [1].

أ- **مجلس قيادة الثورة:** تعتبر أعلى سلطة في الجمهورية العربية الليبية كما نصت عليه المادة 18 من الإعلان الدستوري, و هو يباشر أعمال السيادة العليا التشريعية ووضع السياسة العامة للدولة نيابة عن الشعب, و له بهذه الصفة أن يتخذ كافة التدابير في صورة إعلانات دستورية و قوانين و لا يجوز الطعن فيها يتخذ مجلس قادة الثورة تدابير في أي جانب من جوانب الدولة[2] و يتكون مجلس قيادة الثورة من 12 عضوا

(1)-شنوف حياة و آخرون," أثار سقوط نظام القذافي على الاستقرار السياسي في المغرب العربي", مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، جامعة تبسة، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، السنة 2015-2016, ص11

(2)- محمد المقريف , "صفحات من تاريخ النظام الانقلابي في ليبيا", العدد 8 ,27 أغسطس 2010.

ب- مجلس الوزراء: من مهامه دراسة كافة المشروعات و القوانين وفقا للسياسة التي يحددها مجلس قيادة الثورة و تقديمها له من أجل الموافقة و المصادقة عليها .

- هو يقوم بتنفيذ السياسة العامة للدولة وفق منظور مجلس قيادة الثورة.

ت- الاتحاد الاشتراكي العربي: و يتكون الهيكل الأساسي لهذا التنظيم من مجلس قيادة الثورة الذي يمثل القيادة العليا للاتحاد الاشتراكي العربي.

- المؤشر الوطني العام الذي يتكون من المندوبين عن المحافظات اضافة إلى تنظيم القوات المسلحة و الشرطة.

ث- اللجان الشعبية: ففي 16 أكتوبر 1973 أصدر مجلس قيادة الثورة رقم (78) هي بنفسها تحدد المسؤوليات الإدارية للجان الشعبية و القانون (78) يتضمن 16 مادة [1]

ج- نظام المحاكم:

1- **المحاكم الجزائية:** تعتبر المستوى الأول في النظام المحاكم و توجد في كل قرية و كل مدينة.

2- **المحاكم الابتدائية:** تعتبر المستوى الثاني في نظام المحاكم و لها وظيفيتان:

- النظرة في جميع القضايا.
- محكمة الاستئناف بالنسبة للقضايا التي سعت أن عرضت في المحكمة الجزئية.

3- **محاكم الاستئناف:** تحال إليها القضايا من المحاكم الجنائية الابتدائية و لا تنظر في القضايا الجنايات الكبرى.

4- **المحكمة العليا:** تأسست في 1953 و أعادة مجلس قيادة الثورة و تتولى الأحوال المدنية، الجنايات ، الإدارة و الدستورية و كذلك الأحوال الشخصية إلى الأزواج ، الطلاق و الإرث[2]

(1)- نصيرة عليلي:"اشكالية اعادة بناء دولة ليبيا" ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، جامعة تيزي وزو كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، تخصص العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2015-2016، ص34.

(2)-نفس المرجع،ص35.

الشكل رقم(1):يوضح نظام المحاكم في ليبيا

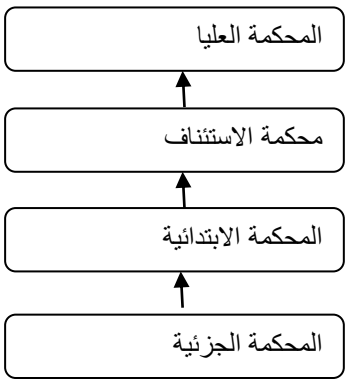

ثانيا: من 1977 إلى غاية 2011

عرفت ليبيا في بدايةسنة 1977 تغيرات سياسية جذرية إذ تم إلغاء المؤسسات الحكومية باطراها القانونية و البيروقراطية التقليدية و حلت محلها هيكلة مختلفة تماما تحت اسم " سلطة الشعب" و قد نص إعلان سلطة الشعب على أن السلطات الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، وقد عرفت ليبيا في هذه الفترة مؤسسات سياسية جديدة: مؤتمرات الشعبية الأساسية ، مؤتمرات الشعبية الغير أساسية، الاتحادات و النقابات و الروابط المهنية، اللجان الشعبية ، مؤتمر الشعب العام، اللجان الثورية ، المؤسسات القضائية العسكرية ، و المؤسسات الإعلامية[1]..

ا_المؤتمرات الشعبية الأساسية: تتكون من 405 مؤتمرعلى أساس جغرافي و حدودي تشمل كافة أفراد الشعب الليبي البالغين سنة تنبثق من هاته المؤشرات أمانة تتكون من خمس أعضاء يتم انتخابهم من الشعب لمدة 5 سنوات تعمل هذه الأمانة على التنسيق خاصة فيما يتعلق بعقد المؤتمرات.

ب_المؤتمرات الشعبية غير أساسية: تتكون من أمانة المؤشر الشعبية و أمانة الاتحادات و النقابات و الروابط المهنية و هي عبارة عن ادارة لصياغة القرارات الخاصة بالمؤتمرات الشعبية الأساسية .

(1)- محمد زهير المغيربي ، هيكلة النظام السياسي في ليبيا ، على الرابط http://www.libyaForum.org/archive/index.php?option.com ،شوهد يوم 2018/06/15

ج_اللجان الشعبية : تعتبر الجهاز التنفيذي في الجماهيرية و ينقسم الى اللجان الشعبية العامة و اللجان الشعبية الفرعية [1]

د_مؤتمر الشعب العام: يتكون من 760 عضو يتم انتخابهم بالانتخابات غير المباشرة من قبل أعضاء المؤتمرات الشعبية و اللجان الشعبية و من مهامه: متابعة تنفيذ القوانين الصادرة عن المؤتمرات الشعبية دعوة اللجان الشعبية للانعقاد،ومراجعة القوانين [و المعاهدات.

ه_اللجان الثورية: هي أحد الهياكل التي جاء بهاالرئيس السابق معمر القذافي في الكتاب الأخضر, فهي لجان تسعى إلى إبقاء الثورة دائمة الحفاظ على مكتسباتها, فهي عبارة عن محصلة للثورة اليبية ككل و من المهام التي تقوم بها اللجان الثورية :

- تحريض الشعب على ممارسة السلطة، حماية الثورة و الدفاع عنها و الدعاية لها، تحريك اللجان الشعبية و أمانات المؤتمرات و ذلك من خلال المتذكر الدائم بالثورة و هذا ما يدب الحماس في أعضاء اللجان[2] .

و- المؤسسات العسكرية: تنقسم إلى قسمين:

1) **الجيش:** يبلغ عدد قواته العاملة في الجيش الليبي حسب إحصائيات 2010 ما يقارب ستة وسبعون الف 76000 مجند و اربعين الف 40000 احتياطي يمثلون أفراد المليشيات و ذلك كلاتي: القوات البحرية تتكون من حوالي ثمانية الف8000 مجند، القوات البرية، تتكون من 50000 مجند منهم خمسة و عشرون الف 25000 مجندا إلزاميا، القوات الجوية تتكونمن حوالي ثمانية عشر الف 18000 مجند .
2) **الكتائب الأمنية:** تعتبر الكتائب الأمنية لا صلة لهابالجيش الليبي لكنها تفوقه تجهيزا و لا يوجد لهذه الكتائب قيادة موحدة بل يطلق على تسميتها غالبامرتبطة بأبناء القذافي مثلا : كتيبة خميس و كتيبة المعتصم و تتركز هذه الكتائب المدن الكبرى [3].

([1])- حمزة يونس:" تحديات بناء الدولة في ليبيا 2011-2015" ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة بسكرة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2015-2016،ص46.

([2])-نفس المرجع.

([3])-مرجع سابق، ص47.

المطلب الثاني:البناء الإقتصـــــادي

تزخر ليبيا بالكثير من الموارد الطبيعية خصوصا النفط و الغاز الطبيعي، و يعد النفط الليبي من أجود أنواع النفط الخام، الأمر الذي ساعد للمحافظة على الطلب عليه حتى أثناء فترات الحصار الاقتصادي.

إذ عرف الاقتصاد الليبي بعد عام 1969 توجهات اشتراكية و شمولية مختلفة، نفذمن خلالها خطط للتنمية ثلاثية و خماسيةإضافة إلى كثير من الميزانيات السنوية و البرامج التنموية لم تحقق أي منها الأهداف المرسومة لها، بل انها كرست كثيرا من المشاكل و السلبيات و زادت من حدة و تعقيد الواقع الاقتصادي و التشوهات التي عرفها طيلة العقود الأربعة الماضية، كما تأثرت الأدوات التي استخدمت في إدارة مؤسسات و سياسات قطاع الاقتصاد و للنهوض بالاقتصاد الليبي يتعين وضع إطار عام جديد للسياسات الاقتصادية يؤسس على فهم و تشخيص للمشاكل التي يعانيها [1].

و استنادا لإحصاءات سنة 2010 يبلغ حجم الاحتياطي النفطي الليبي قرابة 44.3 مليار برميل , و بالتالي سيأتي في المرتبة التاسعة بين أكثر الدول استحواذا للنفط في العالم بعد كل من السعودية و كندا و إيران و العراق و الكويت و فنزويلا و الإمارات و روسيا، يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الليبي حوالي 90 مليار دولار حسب معيار القوة الشرائية و بالتالي يحتل المرتبة رقم 74 على مستوى العالم، كما يقل متوسط دخل الفرد في ليبيا عن 14 ألف دولار أمريكي [2].

لكن رغم محدودية عدد السكان مقابل ثروات البلاد ، فقد عانى الاقتصاد الليبي من ظاهرة البطالة في عهد القذافي، حيث اشتهر القذافي بصرف أموال على مشاريع ضخمة مثل النهر العظيم من أجل تحقيق سمعة شخصية، بصورة إجمالية يعاني الاقتصاد الليبي من ظاهرة عدم تسجيل نتائج لافتة في العديد من المؤشرات الدولية، حيث نال المرتبة رقم 100 من بين 139 بلدا في تقرير التنافسية الاقتصادية للعام 2010-2011.

إضافة إلى ذلك لا تتمتع ليبيا بترتيب ايجابي في مؤشرات مدركات الفساد التابع للمنظمة الثقافية الدولية فقد حلت ليبيا في المرتبة رقم 146 سنة 2010[3].

([1])-عبيد الله أمحمد شامية ، "الاقتصاد الليبي : الواقع و سبل النهوض" من الرابط التالي www.loopsresearch.org ،شوهد يوم2018/06/17.

([2])- جاسم حسين، فشل القذافي في حسن إدارة الاقتصاد الليبي " 3ط أ ص, جريدة الشرق،2011.

([3])-نفس المرجع السابق.

فوفقا للدراسات و التقديرات المحلية و الدولية "المتوافقة " تؤكد أن النفط شكل في ليبيا عام 2010 نحو 94 % من عائدات النقد الأجنبي و 60% من العائدات الجنوبية و 30% من الناتج المحلي الإجمالي, حيث كانت ليبيا تنتج 1.65 مليار برميل و كانت تعتزم في خطة 2011 زيادة إنتاجية بحوالي 3 ملايين برميل يوميا, و كان معدل دخل الفرد في تلك الفترة هو 4400 دينار و لم يتجاوز معدل التضخم 1.77 % و تقدر الصادرات بما يزيد عن 23.8 مليار دولار فيما لم تتجاوز الواردات 6.3 مليار دولار, يبقى أن الفارق في الميزان التجاري حقق فائضا يقدر بحوالي 17.5 مليار دولار لصالح خزينة الدولة الليبية [1].

إضافة إلى ذلك عانت ليبيا من معضلة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بدليل تراجع قيمتها من 4.1 مليار دولار عام 2008 إلى 2.7 مليار دولار عام 2009 الواردة في عام 2009 للسعودية و و قطر تحديدا 35.5 مليار دولار و 8.7 مليار دولار على التوالي [2].

و لإدراك و تحقيق هذه الغاية فانه يتعين إتباع الخطوات التالية:

- تشخيص واقع الاقتصاد الليبي و تحديد مقوماته و استعراض المشاكل الهيكلية و المستجدة التي يعانيها.
- تحديد المشاكل الاقتصادية الجزئية و القطاعية و النوعية.

تمكنت ليبيا قبل سنة 2011 من جمع مبالغ مالية ضخمة مقارنة بموارد البلاد و عدد سكانها ، حيث احتوت خزانة مصرف ليبيا المركزي على عشرات المليارات من العملة الصعبة و كميات هائلة من الذهب الذي يمثل وعاء حقيقيا للعملة المحلية، إضافة إلى اموال الاستثمارات الليبية بالخارج التي تديرها مؤسسات الدولة المالية، أو الودائع و السندات و الاستثمارات في البنوك و المؤسسات الدولية و التي تقدر بمئات المليارات من الدولارات و كان الاقتصاد الليبي يعيش حالة استقرار قل نظيرها حتى في الدول العظمى و ذلك بشهادة المؤسسات المالية العالمية[3]

فقد كانت الأوضاع الاقتصادية قبل الثورة الليبية جيدة إلى حد ان استهلاك الكهرباء و المياه في البيوت كان مجانا، و سعر لتر البنزين لا يتجاوز 0.8 يورو ، لم تكن البنوك

([1])-حسين مفتاح، الاقتصاد الليبي ... موارد ضخمة و مردود ضائع 25 نوفمبر 2017 بوابة افريقيا الاخبارية ،على الرابط www.afrigatement.net ،شوهد يوم 2018/06/16.

([2])-نفس المرجع الأنف الذكر.

([3])-عبيد الله، مرجع سابق .

الليبية تأخذ أي فوائد، و لا يدفع المواطن أي ضرائب، كان سعر شراء السيارات في ليبيا نفسه مع سعر المصانع[1]

المطلب الثالث:البناء الاجتماعي

تتوسط ليبيا الشمال الإفريقي و بذلك تقع في الجزء الأوسط لساحل البحر المتوسط الجنوبي كما تتوسط ايضا البحر المتوسط و من خلفه أوروبا شمالا و الصحراء الكبرى و من ورائها السودان الإفريقي و إفريقيا المدارية جنوبا,فهي تنفرد بموقع جغرافي ذو سمة تجارية من الدرجة الاولى [2]

يبلغ عدد سكان ليبيا حوالي 6.597 مليون نسمة حسب الإحصائيات لسنة 2010 و تبلغ الكثافة السكانية في ليبيا درجات عالية في المناطق الساحلية في شمال البلاد اذ يبلغ معدلها 50 نسمة في كم2 ,بينما هي حوالي 1 نسمة في كم2 في الجنوب,و يبلغ عدد سكان المدن حوالي 87 بالمئة

و نسبة عدد سكان الأرياف حوالي13 % ، و يعتبر عنصر القبلية مكونا أساسيا للمجتمع في ليبيا و عاملا مهما في أركان نظام العقيد معمر القذافي الذي يقوم على التحالفات القبلية أكثر من التحالفات السياسية [3]. و من أبرز هذه القبائل نذكر الاشراف ،الورفلة ، القذاذفية، المقارحة، ترهونة، و رشمانة ، زنانة، الطوارق، أولاد سليمان ، العبيدات و البراعصة و المسامبر، و العواقير[4]

تتألف ليبيا من ثلاث مكونات تعرف باسم أقاليم و هي برقة و طرابلس و فزان, و لكل منها محيطها القبلي الذي تغلب عليه القبائل العربية ، إضافة للمكون الامازيغي المنتشر في مناطق جبال نغوشة و مدينة زوارة الساحلية

يكاد مختلف المهتمين بالشأن في ليبيا ان يتفقوا على أن مختلف تطورات الأحداث في ليبيا ترتبط بالقبيلة و كان نظام القذافي المطاح به في ثورة السابع عشر من فيفري 2011 يستند تماما على التحالفات القبلية [5].

([1])-هشام عبد الخالق، ليبيا بعد 07 سنوات من الثورة "الاقتصاد متدهور" " و ثلاث حكومات "، 17 فبراير 2018 www.masramy.com

([2])-شنوف حياة و آخرون:" أثار سقوط نظام القذافي على الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي " ، مرجع سابق ص6..

([3])-الهادي مصطفى بولقمة و آخرون ، **الجماهيرية "دراسة الجغرافيا "**،ط1، ليبيا :دار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الاعلان ،1995،ص45.

([4])-محمد العياط ،القبائل الليبية، على الرابط : http://boazia.4001.com F/10-montada،شوهد يوم 2018/06/20.

([5])-دور القبيلة في المجتمع الليبي ،على الرابط: http://www.afrazeara.net،شوهد يوم2018/06/19.

تشير التقديرات إلى أن ليبيا تضم حوالي 140 قبيلة و عشيرة و يقدر بأن هناك حوالي 20 إلى 30 يمتد من مصر إلى تونس 58 من هذه القبائل تتمتع بنفوذ حقيقي، و يعد استلام القذافي للسلطة سعيا لتعويض النظام القبلي حيث اعتبره متخلفا و مرتبطا بالممارسات الملكية الرخيصة ، لم ينسجم النظام القبلي مع رؤيته النقدية القومية و لا مع حقيقة أنه هو شخصيا كان ينحدر من قبيلة صغيرة و غير هامة نسبيا و نتيجة لذلك اتخذ سلسلة من الخطوط لتعديل الحدود الإدارية التي كانت تستند إلى الخطوط الفاصلة بين القبائل و عزل جميع المسؤولين غير الموالين لسياسته [1].

([1])-مليكة بوضياف،" القيادة الشعبية و الاجتماعية و دورها في بناء الدولة في ظل الحرك المجتمعي ، دراسة حالة ليبيا و مصر" ملتقى الحركات الاجتماعية و سياق التحول في منظوم قيم الولاء و الانتماء في المنظمة العربية ، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي ، الجزائر 19 و 20 أفريل 2016..

المبحـــــث الثانـــــي: تطور الأزمة في ليبيا

إن الأسباب الحقيقية وراء تأخر ليبيا و معاناتها السياسية و الاقتصادية هو طبيعة النظام السياسي الليبي و قيادته المتمثل في معمر القذافي سابقا، الذي أجهض كل الأصوات التي نادت بالإصلاح السياسي.

المطلـــــب الأول: أسباب الأزمة في ليبيا

من الأسباب الرئيسية التي أدت الي نشوب الأزمة في ليبيا نجد:

ضعف أبنية النظام السياسي للقذافي و مرجعيته, و نقصد به دور النظام السياسي الليبي و هيكله في تأجيج الانتفاضة و إطلاق شرارة الأزمة ، فان المشكلة الأساسية في ليبيا انها لا تفتقر فقط لآلية حكم رشيد و تمكين مؤسساتها من تطبيق قاعدة و أحكام المرجعية الدستورية التي تنظم البلاد، بل هي تفتقر للمرجعية القانونية المهيكلة التي تسمح بإنشاء مؤسسات الدولة في المقام الأول و تتيح تنظيم إطار سياسي و تشريعي واضح المعالم لتسيير أمورها.

فالنظام السياسي الليبي لا يحتكم لوثيقة دستورية، بل هو نظام بني على مرجعية فكرية صاغها القذافي في الكتاب الأخضر من خلال مجموعة من المقالات التي تنظم سريان العملية السياسية بشكل عام، فلم يتم تناول الكتاب الأخضر كنظرية سياسية بموضوعية إلا قليلا، فنلاحظ أن معظم محاولات التعليق على الأفكار فيه تصب في اتجاه تعظيم شانه و ذمه و ذمه. [1]

و هذا يعني ان أولى المشكلات الهيكلية في النظام السياسي الليبي تتلخص في مرجعيته الإيديولوجية التي خطها معمر القذافي في الكتاب الأخضر الذي يعتمد على عدة فرضيات خاطئة لكي يقدم نظرية سياسية تتسم أولا باستحالة نجاحها و غياب الوعي الكافي بالتجارب السياسة المقارنة ، فضلا عن ذلك فان الكتاب الأخضر يطرح فقط أفكارا غير نمطية تفتقر لآليات تنفيذ و تفعيل الحقيقة.[2]

في الوقت الذي جرت حركات التغيير في تونس و مصر، أكد المراقبون و المحللون السياسيين أن ثروات ليبيا كفيلة بألا تجعل الشعب الليبي يثور، تغير أن الشعب الليبي كان له رأي مخالف حيث تصاعدت الاحتجاجات ضد النظام السياسي، كاشفة الستار عن الأسباب التي دفعت لاختيار الثورة رغم الثروة و يمكن أن نقسم هذه الأسباب إلى أسباب سياسية و اقتصادية و أخرى اجتماعية.

([1])-أحمد علي ابراهيم، **العنف السياسي و الانقسام المجتمعي في ليبيا** ، القاهرة : ب ذ د ن, 2008 ، ص26-27

- نفس المرجع,ص [2]29

أولا: الأسباب السياسية:

تتمثل الاسباب السياسية الكامنة وراء نشوب الازمة في ليبيا الي ما يلي :

هناك تآكل أسس الشرعية للنظام الليبي حيث أنه خلال فترة حكم القذافي الطويلة تآكلت أسس شرعية النظام الليبي و التي تمثلت في اربع ركائز أساسية ، أولها هي الثورة القومية و ثانيا المساواة و العدالة الاجتماعية ، و ثالثها شرعية الكرامة و الهوية الوطنية و رابعتها القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد الامبريالية الدولية.[1]

فمن المعلوم ان احد الركائز الأساسية للنظام الليبي و التي أكد عليها مرارا القذافي هي أنه أمين الوحدة العربية بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر و هو أمر كانت له انعكاسات على التوجهات الداخلية و الخارجية للسياسة الليبية.[2]

و أيضا نجد احتكار الثروة و القوة و السلطة حيث أن في خطاب زوارة 15 أفريل 1973 أو ما يسمى بالثورة الشعبية أعلن القذافي أنه هو الحاكم الوحيد في ليبيا

و لا ننسى قمع المعارضة حيث توارثت انتقادات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة و منظمة العفو الدولية للممارسات القمعية للنظام القذافي، فقد أعربت الأولى عند قلقها إزاء العدد الكبير المزعوم لحالات الاختفاء القسري و حالات الإعدام خارج لقضاء حيث تعتبر مدة حكم القذافي الأطول كحاكم غير ملكي من حيث مدة الحكم في تاريخ العالم أجمع .[(3)]

إن عامل انتشار الثورات الشعبية ضد الأنظمة السياسية في الدول المجاورة (تونس و مصر)، و نجاحها في تغيير هرم السلطة السياسية ، جعل الشعب الليبي يتأثر بها و يرغب هو أيضا بالتغيير و ذلك لتشابه أوضاعه مع أوضاع الشعوب المجاورة ، فقد جاءت فيها هذه التحركات لتغيير أنظمة الحكم و المطالبة بتنحي رؤساء يرفضون التخلي عن مناصب الحكم[(4)].

[1]-عباس كفاح,رمضان الحمداني,**حركة التغيير في ليبيا العراق**، العراق : جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، 2012,ص69.

[2] - محمد عاشور مهدي، "قراءة في الصراع المسلح في ليبيا و مساراته المحتملة"، مصر: جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات، تم التصفح في 2018/04/15.

[3]- مرجع سابق، ص ص80-82.

[4]- عبد الاله بعزيز ،**ثورات و خيبات في التغيير الذي لم يكتمل**، بيروت : منتدى المعارف، 2008،ص81.

كما أن قيام القذافي في بدابة حكمه بإلغاء نظام القبلة و من ثم إعادة قيامه بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية قوامها الأساسي القيادات القبيلة 1994 زاد من سخط المواطنين و ضعف ولائهم للدولة. [1]

كل هذا جعل الساحة السياسية في ليبيا طوال حكم القذافي تعاني فراغا دستوريا و قانونيا و جزئيا، و تشريعيا و سياسيا حقيقيا. [2]

ويمكن تلخيص أهم الأسباب السياسية و العوامل التي ساهمت في اندلاع الأزمة في ليبيا في ما يلي:

- الاستبداد بالحكم و إدارة شؤون البلاد بمعزل عن إرادة الشعب .
- الاضطهاد و الاستعباد و عدم احترام حقوق الإنسان.
- انتهاج سياسة التمييز بمختلف أشكاله.
- تغييب الوحدة الوطنية.
- غياب الديمقراطية و عدم السماح بتكوين نقابات وأحزاب سياسية.
- تعاظم القبظة الأمنية و القمع لجهاز الأمن مقابل غياب دولة القانون.
- ازدياد وتيرة الاعتقالات التعسفية.
- التنكيل بالمعارضين و تعذيبهم بمختلف وسائل التعذيب حتى الموت .
- عدم تمكين المعتقلين من الدفاع عن أنفسهم أو توكيل محاميين.
- تغليب الحلول الأمنية عن الحلول السياسية في معالجة المشاكل و الأزمات السياسية[3]
- انسداد هيكلي، اذ إن المؤتمرات و اللجان الشعبية لم تحقق المشاركة المجتمعية في السياسة التي أتى بها القذافي و منع الجماهير من ممارسة الحقوق السياسية بطريقة مباشرة و التي كانت فقط حبر على ورق رغم محاولة إقناع الشعب .

إلا إن ذلك لم يثبت واقعيا فهذه الهياكل السياسية نفسها لها دورا محدودا في تحديد توجيهات و سياسة الدولة بحيث كل القرارات لا تنفذ إلا بعد موافقة القذافي الذي يحتكر السلطة .

([1])- مرجع سابق ,ص4.

(2)- المستقبل الليبي يبحث عن خارطة الطريق، الوضع الحالي في ليبيا على الصعيد السياسي و الامني و المستقبلي، مركز المزماة للدراسات و البحوث تم التصفح 05/27/ 2018

(3)- ميلاد مفتاح ، محمد عبد الغفور ، **ثوارث الربيع العربي و تأثيرها على ظاهرة السلام و عمليات الإصلاح في الوطن العربي** ، عمان: مركز الكتاب ، 2015،ص153-154.

بالإضافة إلى توريث السياسة و الأمن اذ إن الزعيم الليبي أطلق العنان لأبنائه في أن يحلو محل مجلس قيادة الثورة عبر سيطرتهم على الملفات الرئيسية في البلاد[1].

ثانيا: الأسباب الاقتصادية

تتمثل في ما يلي:

على الرغم من المؤشرات الجيدة التي تميز بها الاقتصاد الليبي خاصة في مجال التسويق ، الاقتصادي و النمو السريع في النشاط النفطي و غير النفطي، لكن كانت هناك أسباب اقتصادية عديدة ساعدت على قيام الأزمة في ليبيا ، بالنظر إلى أن المصدر الأساسي الوحيد للدخل الليبي هو النفط ، فان تدني إنتاج النفط الليبي و تصديره بشكل ملحوظ [2]

إن سوء استخدام عوائد النفط حيث أنه من المعروف أن الثروة النفطية في ليبيا ليست متميزة فقط بارتفاع قدراتها الإنتاجية و مخزونها الطبيعي و لكن أيضا بجودتها العالمية و الواقع أن نصيب ليبيا من عائدات النفط كان نشطا و متزايدا و كان من الممكن لو وظف بشكل رشيد لنقل ليبيا إلى وضع تنموي سوي لا يقل أهمية عن نظرائه في دول متقدمة ، لكن سوء تدبير النفط كان نقمه على ليبيا حيث انتشرى الفساد بكل مفاصله المتمثل في استنزاف النخبة الحاكمة لكل الثروات و مقدرات الأمة.

تردي الأوضاع الاقتصادية و المعيشية عامة، ازدياد الاحتكار من قبل كبار التجار ذوي النفوذ [3].

و من أهم أسباب اندلاع ثورة 17 افريل هو الفساد و البطالة حيث أن معدلاتها تعدت حاجز 30 % من حجم القوة العاملة [4] الوطنية في البلاد، إلى جانب تدني مستوى الأجور التي استمر تجميدها منذ أكثر من 15 عاما ، و إن من بين هذه الأسباب نجد الاستثمارات الأجنبية حيث أن الانفتاح على الغرب و تدفق الاستثمارات و الشركات الاجنبية منذ عام 2003 للمشاركة في مشروعات البنية التحتية الطموحة للنظام

(1)-نصيرة عليلي:"إشكالية إعادة ناء دولة ليبيا" ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، جامعة تيزي وزو 2010-2015 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،تخصص علاقات دولية,2015_2016.

(2)-عبيد الرقيق ، "الأزمة الاقتصادية في ليبيا الأسباب و المعالجات ، دراسة وصفية تحليلية" ، تم تصفح الموقع 28 ماي 2018.

(3)-مرجع سابق، ص155.

(4)-عبد الغفار المنفي، "الفساد و البطالة أهم أسباب ثورة ليبيا"، طرابلس: جريدة الوفد، 2011/12/5.

لم يحمل الكثير من التغيير في معادلة السلطة و الثروة و الفساد بل زاد من تفاقم الوضع[1].

و هي تعاني من ضعف شديد في القطاع الخاص المحلي و غياب أية سياسة التوزيع الاقتصادي الذي يتميز بقلة ضعف الإنتاج و التصنيع حيث تصل نسبة البطالة في هذه الدولة 20.70 % سنة 2009 و 19.5 % سنة 2011 [2].

فرغم المحاولات من تغيير القطاع الاقتصادي و محاولة تطويره إلا أن النشاط الاقتصادي لا يزال ضيق جدا و ضعيف بالإضافة إلى الميزان التجاري الذي يشير إلى انخفاضات هامة و تراجع مستمر بحيث تشير الإحصائيات في عام 2000 إلى ما يقدر بـ 64.62 ملم ثم انخفض في عام 2001 بنسبة 30 % يعني 4518 دولار .

و تكتشف تقارير مؤشرات التنمية البشرية للأمم المتحدة على أن دولة ليبيا انهتعاني من تراجع الاحتياطات من سنة 2000 إلى 2002 و لكنها أحرزت المركز 52 في تقرير 2010، و أشاد تقرير صندوق النقد الدولي عام 2007 بالسلطات الليبية لانجازاتها من محاولة تطوير قطاع الخدمات ...الخ و الإنتاج و تنويعه ، مشيرا إلى النمو السريع في النشاط غير النفطي بنسبة7.5 % و النمو القوي في إنتاج النفط يقدر 4.7% في عام 2006م [3].

فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب عربية أخرى تقدر أرصدة النظام الليبي بما يزيد عن 200 مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنويا ما يبين و يؤكد على أنه توجد حالات تفاوت في توزيع الثروة بطريقة غير عادلة فبدل من التوزيع و التقسيم العادل لمليارات الدولارات من الفوائد النفطية على الشعب الليبي الذي يعاني من الفقر و الأوضاع المتدهورة بل كل الثروات استحوذت عليها دائرة ضيقة تلتف حول القذافي وأتباعه ، هو تحدير ارصجة الثورة و القوة في المجتمع الليبي علاوة على عملية مايبدده القذافي و أولاده على عملية شراء الأسلحة و تكديس الثروات المالية في البنوك الغربية[4].

ثالثا: الأسباب الاجتماعية :تتمثل فيما يلي:

من الأسباب الاجتماعية نجد استئثار النخبة الحاكمة بالثروة ، التلاعب بثروات الوطن و مقدرات الأمة ، انتشار الفساد المالي و الإداري و الرشوة على نطاق واسع، انتشار الغلاء

(1)-مرجع سابق ،ص76-77.
(2)-مرجع سابق ، صفحة 50-51.
(3)-نفس المرجع.
(4)- المرجع نفسه ،ص53.

و زيادة الأسعار مقابل تدني دخل المواطنين ، اتساع الفجوة بين الطبقة الغنية و الطبقة الفقيرة، عدم توفر السكن لمعظم المواطنين و إرتفاع الإيجار[1].

كذلك هناك أسباب أخرى نلخصها في زيادة الأملاك و التطلعات التي تراود الشعوب نتيجة الوعي لديها، إحساس الشعوب بالظلم و التهميش ووصولها إلى حالة الإحباط من إصلاح الأوضاع ، انكسار حاجز الخوف لدى الشعوب و استعدادها للتضحية من اجل تغيير أوضاعها [2].

التهميش القبلي و عدم تحقيق السلم، حيث أن النظام الليبي في عهد القذافي كان يعتبر القبيلة جرما و رغم أنه كان في وقته استعمل القبيلة لتكريس سلطة خاصة من خلال قبيلة القذاذفية فهذه القبائل عاشت لمدة طويلة في عهد القذافي بتهميشها من كافة الحقوق ، لكن قوى القبيلة لعبت دورا هاما و حاسما في ثورة 2011 ضد النظام شرق ليبيا إلى غربها و علاوة على ذلك هناك عامل أخر ساهم في تصاعد الاحتجاجات ضد النظام و هو ازدياد شريحة الشباب العمرية و انفتاحه على العالم الخارجي، فالشباب الليبي الذي يمثل حوالي 52% من السكان تحت 25 سنة لم يكن مستعدا أن يقبل التناقضات بينت الشعارات و السياسات التي تربى عليها و نشأ في إطارها و التي تؤكد على قيم اشتراكية قيم اشتراكية و العدالة الاجتماعية[3]

المطلب الثاني:انهيار الدولة في ليبيا

اختلفت أحداث الثورة في ليبيا عن الأحداث التي وقعت في معظم الدول العربية فقد احتكم الوضع في ليبيا للسلاح بعد أقل من أسبوع, ثم توالت الاعتقالات و الانشقاقات عن النظام، كما استطاع الثوار فرض سيطرتهم على رقعة جغرافية شاسعة في فترة زمنية وجيزة كما شهدت الثورة في ليبيا ظهور كيان بديل للنظام السياسي القائم و هذا عندما تم تشكيل المجلس الوطني الإنتقالي [4]

لقد بدأت ارهاصات الثورة الليبية في الأيام الأخيرة من يناير 2010عندما اندلعت التظاهرات في درنة و بنغازي و بن وليد اعتراضا على تأخر تسليم الوحدات السكنية ، تلي هذه التظاهرات نداءات على شبكة الانترنت للتظاهر ضد النظام الحاكم على مدونة الكاتب الليبي المعارض جمال الحاجي و أيضا على صفحة انتفاضة 17 فبراير 2011 لتجعله يوما للغضب في ليبيا و طالبت هذه الصفحة بأربعة مطالب:

(1)- مرجع سابق،ص155.
(2)- نفس المرجع ص 156.
(3)- مرجع سابق ،ص48.
(4)- أحمد ، مرجع سابق ،ص40.

إسقاط النظام برمته، الحرية و الدراسة إنشاء دولة الدستور و القانون ،محاربة المفسدين الذين سفكوا الدماء [1].

لقد هبت موجة كبيرة من الشعب الليبي يوم الثلاثاء 15 فيفري 2011 تأثرا بموجبة الربيع العربي المتصاعدة أودعا المتظاهرين عنوان الثورة الليبية لإحياء ذكرى استشهاد 10 أشخاص قتلوا أمام السفارة الايطالية من قبل قوات الأمن في نفس التاريخ عام 2006 لقيامهم بمظاهرة احتجاجا على الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة لمقام الرسول (ص) [2].

و جاءت شرارة البدء في 15 فبراير بعد اعتقال المحامي و الناشط السياسي فتحي تربل، و هو محامي ضحايا مذبحة بوسليم حيث خرج المئات من أهالي الضحايا في مظاهرات ببنغازي للمطالبة بإطلاق سراح تربل ، و أخذت أعداد المتظاهرين تزداد حتى بعد إطلاق سراحه .

و لم تستمر الاحتجاجات و التظاهرات السلمية طويلا ، حيث أجبر التعامل العنيف من قبل قوات أمن النظام الليبي المتظاهرين على رد العنف بعنف مماثل [3].

فقد ظهرت نقطة التحول الأولى في الصراع الدائر بين القذافي و المعارضة فيالفترة بين الأحد 20 فبراير الثلاثاء ،22 فبراير فالأحداث التي جرت خلال تلك الفترة ساعدت على تشكيل معسكرين داخل ليبيا احدهما موال للقذافي و الأخر معارض له [4]. سرعان ما قمع العقيد القذافي شعبه بالصواريخ و الطائرات حتى استشهد في الأسبوع الأول قرابة ألفي شخص ، يذكر أن ليبيا تنتج يوميا قرابة 215 مليون برميل من النفط، الأمر الذي مثل تهديدا لأمن النفط العالمي و لذا قام مجلس الأمن الدولي باتخاذ الوسائل العملية بسبب قصف القذافي لشعبه بالصواريخ فقرر مجلس الأمن فجر 2011/03/18 فرض حضر جوي على ليبيا و توجيه ضربات جوية لكتائب القذافي بذريعة "منع استخدام القوة ضد المدنيين[5].

تصاعدت العمليات القتالية ضد القذافي فتمكن الثوار الليبيون من دخول مدينة طرابلس بمساندة من الغطاء الجوي لحلف الناتو بتاريخ 21أوت 2011 ,و في 20 أكتوبر 2011 قتل القذافي بعد أسره . لم يعرف شكل النظام السياسي الليبي في عهد القذافي فهو ليس نظاما جمهوريا أو برلمانيا ، و ليس اشتراكيا أو رأسماليا ، انه نظام القذافي و كتابه

(1)-جريدة الشرق الاوسط اللندنية ، 22 فبراير 2011،ص2-3.
(2)- على العاني ، مرجع سابق،ص58.
(3)-مرجع سابق .ص4
(4)- بيانات تأييد القبائل للثورة على موقع صحيفة ليبيا اليوم متاحة على الرابط التالي: www.libya-alyoum.com،شوهد يوم 2018/06/20.
(5)-مرجع سابق،ص58.

الأخضر بامتياز ، هذا الأمر يضع الثوار الليبيين اليوم أمام تحدي بناء الدولة الليبية بمؤسساتها كافة المفتقدة أصلا لنسبة قانونية أو تشريعية متطورة و في هذا الصدد يصف المفكر عزمي بشارة الثورة الليبية:" إن الشعب الليبي يريد استعادة النظام لا إسقاطه لأنه لم يعد هناك نظام بعد مجيء القذافي"[1].

و نلاحظ أن النظام الليبي لم يستغرق الكثير من الوقت كي يطلق الرصاص على المتظاهرين ، حيث تشير التقارير إلى سقوط 13 قتيلا في 16 فبراير و 26 قتيلا في 17 فبراير و 35 قتيلا في 18 فبراير هذا بخلاف المئات من الجرحى الذين سقطوا في فترة زمنية لا تتجاوز 72 ساعة [2].

إلا أن ليبيا لا تزال اليوم مستأنفة للحياة السياسية مع وجود تحديات نتيجة القبيلة و انتشار المليشيات و عدم التجانس القبلي العام ، و غياب قوة صلبة ممتدة لمناطق ليبيا كافة، بالإضافة إلى وجود برلمانيين و تصارع بين ميليشيات عدة أبرزها فجر ليبيا ضد قوات يقودها خليفة حفتر، و هذا الأمر يعتبر محددا اخر يلقي بضلاله على المشهد الليبي المتأزم خصوصا أن ذلك يؤثر على الشرعية التي أسست على أساس الإرادة الشعبية الممثلة بالإنتخاب، و غيابها يهدد كيان الدول ككل [3]

(1)- نفس المرجع,ص58
(2)- جريدة الشرق الأوسط ، مرجع سابق .
(3)- علي العاني ، مرجع سابق ،ص59.

المبحث الثالث:مؤشرات فشل دولة ليبيا

تعيش ليبيا حالة من التخبط السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي منذ ثورة فبراير 2011،ولا يمكن القول عن دولة ليبيا أنها دولة فاشلة دون أن تكون هناك مؤشرات تؤكد فشلها، وحيث تختلف هذه المؤشرات بين مؤشرات سياسية وإقتصادية و أخرى إجتماعية.

المطلب الأول :مؤشرات سياسية

لو طبقنا بعض مؤشرات الفشل السياسية على دولة ليبيا، فسوف نجد أن الكثير من مؤشرات الدولة الفاشلة متوفرة فيها في المرحلة الراهنة، حيث تتخلص مظاهر الفشل السياسة فيما يلي :

غياب الدولة الليبية الرسمية وتحولها لكيانات ميليشياوية قبلية ومناطقية وأخرى السلاموية ظلامية تتصارع على السلطة والنفوذ والمغانم، وهي مؤشرات متبثة في تقارير منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش حول انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا .

ونجد فشل الحكم السياسي فيتمثل في فقدان شرعية الدولة بسبب فساد النخبة الحاكمة وغياب الشفافية والمحاسبة السياسية وضعف الثقة في المؤسسات حيث أشارت التقارير السنوية الصادرة عن " Economiste Intelligence Unit" التي تستعرض من خلالها مستوى الديمقراطية في 167 دولة حول العالم إلى التراجع التدريجي لدولة ليبيا في مؤشر الديمقراطية إذ جاءت في المركز 155 سنة 2016، والمركز 119 للسنتين 2014 و2015[1].

و ما يميز الأوضاع الليبية الداخلية حاليا هو استمرارية الصراعات حيث مازالت الحكومة المؤقتة تخوض صراعا عسكريا في الغرب والشمال مع حكومة الإنقاذ والوفاق في الجنوب،وتصنف الجماعات العسكرية المنضوية تحتها في خانة الإرهاب، كذلك مازالت حكومة الإنقاذ تسيطر على العاصمة وأعلنت انقلابا في أكتوبر 2016 على حكومة الوفاق واستولت على مقر المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق وبعض الوزارات لأنها تخشى من الاستبعاد من التسويات السياسية التي تمت في ذلك

الوقت ولا أحد يستدعيها في ذلك أما على مستوى الخارج الليبي فمازال كل طرف له مصالح متناقضة وهذا لن يؤدي لنجاح أي حل جذري للصراع إن لم تكن تسوية مؤقتة تمنع

[1] – اشتيوي مفتاح الجدي،" دولة ليبيا (الفبرايرية) والانزلاق إلى منطق الإنهيار"،نشر يوم 2017/07/24، على الرابط: source : rcmlibya.wordpress.com، cdn.ampproject.org, تصفح يوم 15 أفريل 2018.

نشوب أي صراع مجددا، فمثلا روسيا تريد الدخول على خط الأزمة واستغلالها كورقة ضغط على أوروبا بدعم حفتر ويمكن القول أن أقصى ما تسعى إليه التسويات والمفاوضات يقضي على مصالح الجميع ويصب في خانة الجماعات الإرهابية[1]. حيث تستمر الإنقسامات السياسية والصراعات المسلحة التي أصابت ليبيا، إذ تنافست حكومتان على الشرعية والسيطرة على البلاد، وفترة جهود الأمم المتحدة لتوحيد الأطراف المتناحرة[2].

وفي ظل غياب دولة مركزية قوية وانتشار السلاح بشكل كبير علاوة على المخاطر الإرهابية التي أحدثها تمركز عدّة تنظيمات تتبنّى الفكر المتطرف مثلا : أنصار الشريعة في عدة مناطق في البلاد واتخاذها قاعدة لشن هجمات في الداخل والخارج، حيث باتت في منعرج خطير وسط مخاوف من إمكانيات الفشل في إنقاذ البلاد من الانهيار[3].

المطلب الثاني :مؤشرات إقتصادية

مع تصاعد أعمال العنف والتوتر السياسي تدهور الوضع الاقتصادي في ليبيا بشكل غير مسبوق، حيث يوجد مصرفان مركزيان أحدهما في مدينة البيضاء القريبة من طبرق شرقا والآخر في العاصمة طرابلس غرب البلاد، وحيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي وتراجع الإيرادات النفطية بنسبة 50% منذ جوان 2014 علما بأن الإقتصاد الليبي يقوم على قطاع النفط، كما توقفت مشاريع التنمية. وقد تفاقم الوضع الإقتصادي بعد توجه بعض الميلشيات نحو ما يعرف بحرب النفط عبر قصف وتدمير آبار النفط الذي يعد عصب الاقتصاد في ليبيا، وازداد الوضع تأزما ولقد تضرر القطاع النفطي في البلاد بشكل كبير بعد استهدافه من قبل الجماعات المسلحة ومنها جماعة " فجرليبيا"، ونتيجة لذلك أعلنت الحكومة في الأسبوع الأول من فبراير 2015 منطقة " الهلال النفطي " منطقة منكوبة نتيجة لتردي الأوضاع الإنسانية فيها ،إثر الهجمات التي تشنها بانتظام مليشيات " فجر ليبيا " وتزعم هذه الأخيرة أن هجماتها التي أطلق عليها اسم " عملية الشروق" تتم بناء على تكليف من المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته بهدف السيطرة على الهلال النفطي،والذي يضم مدن بنغازي وسرت وتتوسط المسافة بين بنغازي وطرابلس [4].

---

[1] – محمد عمر، "تداعيات حذرة ... فشل الدولة الليبية ومستقبل الحل السياسي للأزمة" ، مركز البديل للتخطيط و الدراسات الإستراتيجية ، نشر يوم 2017/05/21، على الرابط https://elbadil-pps.org شوهد يوم 2018/05/25 على الساعة 01:30.

[2] – محمود تركية،" ليبيا أحداث عام 2017" ،على الرابط https.//www.hrw.org، شوهد يوم 2018/05/29.

[3] – عبد الباسط غبارة، "ضبابية الوضع السياسي في ليبيا" ، بوابة إفريقيا الإخبارية،نشريوم2017/09/10 ،على الرابط www.afrigatenews.net ،شوهد يوم 2018/05/29 على الساعة 2:35.

[4] – محمد صالح محمد،" ليبيا بعد سقوط القدافي... من دكتاتورية إلى دولة فاشلة"،صحيفة الوسط: يوميةسياسية مستقلة، العدد 4560 ،على الرابط:www.alwasatrews.com نشريوم 02 مارس 2015 شوهد يوم 16/05/2018.

حيث بعد ثورة فبراير واعتمادا على تقديرات النفط المرتفعة في أعوام 2011،2012 و2013 ونتيجة لارتفاع سقف الطموحات الشعبية بعد الثورة بسبب شيوع مفهوم خاطئ يشير إلى أن الاقتصاد الليبي اقتصاد غني، طرأت زيادة هائلة على جانب الإنفاق العام في الميزانية العامة وشهد عام 2013 أضخم ميزانية حكومية في تاريخ ليبيا في عهد رئيس الحكومة **علي زيدان** حيث أن الزيادة في النفقات العامة لم تكن في باب التنمية فهذا ما كان يفترض أن يكون، وعلى الرغم من الزيادة الهائلة في حجم النفقات إلى أن قطاعات رئيسية مثل قطاعات الإسكان والكهرباء والمياه والنقل والمواصلات لم تشهد أي تطور ملحوظ بل زادت ترديا وتدهورا، هذا من جانب النفقات العامة، أما من جانب الإيرادات فإن 93% من الإيرادات العامة لتمويل الميزانية هي إيرادات نفطية ،وفي منتصف عام 2013 أصيبت الإيرادات النفطية بانتكاسة بسبب إغلاق موانئ وحقول النفط إضافة إلى تهاوي أسعار النفط العالمية سنة 2014، والنتيجة عجز مالي كبير في الميزانية تم تمويليه بالاقتراض من مصرف ليبيا المركزي. وأيضا الإيرادات غير النفطية كالرسوم الجمركية التي كانت من أهم الموارد المالية شهدت هي الأخرى انخفاضا غير مسبوق في تاريخها، هكذا فشلت السياسة المالية وانتشر الفساد في القطاع العام مما أدى إلى ظاهرة التهرب الضريبي، إضافة إلى المبالغة في الإنفاق التسييري وتقديرات خاطئة عند أسعار النفط [1].

ويوما بعد يوم تتفاقم أزمة السيولة ويزيد عجز الميزانية وغلاء المعيشة بسبب ارتفاع غير مسبوق في الأسعار، ويعاني الليبيون سنة 2014،2015 من انقطاع الكهرباء وتشكل الطوابير أمام المصارف التي تفتقد إلى السيولة، إضافة إلى تدهور الرعاية الصحية ونقص الأدوية وهروب الكفاءات، وفي ظل الفوضى وانهيار مؤسسات الدولة والرقابة على الحدود والنظام الجمركي يتفشى تهريب السلع والأسلحة والمخدرات وهذا التهريب لا يُخرّب الاقتصاد الليبي وحسب، بل تصل مضاره مباشرة إلى الأسواق التونسية والجزائرية القريبة من الحدود الليبية إضافة إلى أوروبا[2].

المطلب الثالث :مؤشرات اجتماعية

ولقد عرفت الأوضاع الإجتماعية بعد الثورة تدهورا كبيرا وظهرت إشكاليات إجتماعية ممنهجة من أهمها الصراع القبلي بين القبائل والصراع العنصري بين العناصر من عرب وبربر وزنوج وظهور الصراع الجهوي بين الأقاليم الليبية خاصة بين الشرق " برقة "

---

[1] – صقر الجيباني، مقال حول "أزمة الاقتصاد الليبي: فشل السياسة المالية وعجز السياسة النقدية"، على الرابط : www.modnpost.org/contant/12003 ،شوهد يوم : 2018/05/25

[2] –إبراهيم محمد، "الاقتصاد الليبي على حافة الانهيار" ، على الرابط: www.libyaalkhabar.com ،شوهد يوم 2018/05/24.

والغرب " طرابلس" وهذا عائد إلى قيام نظام القذافي بالعبث بالتركيبة الإجتماعية خلال العقود الأربع الماضية وذلك بإدخال عناصر أخرى بعملية التجنيس وتعمد القذافي في زرع الفتن بين المدن والقبائل بهدف الاستقراء ببعضها على بعض عن طريق جهاز أمني متخصص تابع للأمن الداخلي والفراغ الأمني والسياسي والفكري في ليبيا بعد الثورة من يلاحظ أن بعض الأطراف السياسية والفكرية في ليبيا قد استغلت هذا الصدع الإجتماعي في تنافسها[1].

ولقد أثر هذا الصراع في الأوضاع في ليبيا كما أن مؤسسات الحكم التي تشكلت لم تتفرغ بشكل كامل لإقرار البيئة المؤسسية والتشريعية المناسبة لتحقيق العدالة الاجتماعية[2].

كنتيجة لما سبق انتشرت ظاهرة التفكك الأسري في ليبيا بشكل كبير مما يهدد بتأثير خطير على المجتمع سيكلف ليبيا أكبر مما كلفتها الحرب والنزاعات في حال لم تجر مواجهته وتزايدت حالات العنف الأسري وتحول نمط الجريمة في ليبيا إلى نمط المنظمة المعتمدة على تدبير وتنظيم يخطط لعمليات تهدف إلى الإضرار بالمجتمع بشكل خطير[3]

---

[1] – علي محمد جهان، تقرير حزب العدالة و البناء حول "الأوضاع العامة في ليبيا حتى نهاية سنة 2014".

[2] – المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، تقريرحول" العدالة الاجتماعية في ليبيا منذ عام 2011" ،ليبيا:طرابلس ،أكتوبر 2016، ص 2 ،شوهد يوم 2018/06/12 على الساعة 23:29.

[3] –نفس المرجع السابق، ص 13.

المبحث الرابع:مستقبل ليبيا

لقد بات مستقبل ليبيا غامضا إلى حد كبير بالإضافة إلى المصير المجهول لشكل الدولة ما بعد سقوط نظام القذافي

المطلب الأول:مشاريع لإعادة بناء ليبيا

يستدعي بناء دولة ليبية مدنية حقيقية مستقرة النجاح في خلق هوية موحدة لكل الليبيين والتأكيد على القواسم المشتركة بينهم ،فالانتماء للوطن هو الانتماء إلى هوية واضحة وثابتة وصالحة في كل زمان، هوية مستقلة ليس بها تعصب لقبيلة أو عرق أو مذهب أو إيديولوجية معينة .

هوية لا يمكن أن تأتي إلا من الداخل ولا يمكن فرضها من خلال التدخلات الخارجية، وإنما هي هوية تنمو تلقائيا بداخل كل مواطن ليبي دون قيود أو شروط ، ومن أجل تأكيد مبدأ المواطنة الكاملة الحقيقية لابد من إظهار كل الألوان والثقافات الليبية، وإن دولة ليبيا لا تمثلها القومية العربية فقط لكي تبني دولة وطنية التي تحتضن كل ثقافاتها على قدم المساواة حيث أن التنوع الثقافي والعرقي لا يعيق الهوية وليس خروجا عن الشخصية الوطنية، ويتم ذلك من خلال إقرار سياسات التعددية الثقافية، وضمان المشاركة الفعلية في الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية للجماعات المختلفة [1].

ومن المتطلبات الرئيسية لنجاح أي مصالحة وطنية في فترة ما بعد الصراع هي استعادة سيادة الدولة، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع ، حيث لا يمكن تحقيق المصالحة في بيئة تسيطر عليها الميليشيات[2] ، وإن رفض ثوار ليبيا تسليم أسلحتهم يزيد من تأزم الأوضاع في ظل التحدي الهائل الذي تواجهه البلاد، فهم يستخدمون حيازتهم للأسلحة تكتيكا تفاوضيا للحصول على حصة أكبر في عملية صنع القرارات في المرحلة الإنتقالية[3].

---

[1] –بلقاسم القاضي ، مقال حول " ليبيا... الهوية الوطنية وإعادة بناء الدولة"، بوابة إفريقيا الإخبارية ،نشر يوم 2018/03/10 ،شوهد يوم 2018/06/21 على الساعة 23:05.

[2] – ابراهيم شرقية، " إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية "، قطر: مركز برونكنجر الدوحة، 2013، ص 14.

[3] – أماندا كادليك ، مقال حول "نزع سلاح الميليشيات الليبية"، بيروت :مركز كارينفي للشرق الأوسط ،تحاليل عن الشرق الأوسط ،نشر يوم 2012/02/16 ،شوهد يوم 2018/06/12.

ولقد أدت **" ثقافة المنتصر"** التي سادت منذ انهيار نظام القذافي إلى انقسامات حادة داخل المجتمع الليبي ،بحيث لا يمكن تحقيق أي مصلحة وطنية مادام هذا الانقسام الحاد والاستقطابي بين

الأزلام والثوار قائما، وتشمل ثقافة المنتصر في ليبيا أيضا قراءة انتقائية للتاريخ، وهذا بحد ذاته أمر يثير الاستقطاب [1].

بعد انتهاء الثورة مباشرة وتحديدا بعد اعلان التحرير بأسبوع واحد تقدم نائب وزير الداخلية في الحكومة الانتقالية بليبيا **" مصطفى الساقزلي"** وزملائه ممن شعروا بأهمية إدماج المسلحين في الدولة الجديدة **بمشروع لإنشاء هيئة** تقوم بإعادة تأهيل وإدماج المسلحين واستيعابهم في قطاعات الدولة كافة بالتعاون مع المؤسسات الأمنية والمدنية، تقدموا بالمشروع لرئيس المجلس الوطني الانتقالي ولرئيس المكتب التنفيذي في حينها وتمت الموافقة على المقترح وإصدار قرار بإنشاء **" هيئة شؤون المحاربين"** التي تحولت فيما بعد إلى **" البرنامج الليبي للإدماج والتنمية"**، وبدأت المسيرة من خلال جمع بيانات المسلحين في كل أنحاء ليبيا وقاموا بتسليمهم بحسب قوائم كتائبهم ، وأجروا مقابلات شخصية معهم بالتعاون مع اختصاصيين نفسيين واجتماعيين[2].

وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج الليبي للإدماج والتنمية قد تأسّس من أجل هدف واضح وهو تحقيق الدمج في المجتمع للمحاربين والأشخاص الذين ثاروا من أجل حرية ليبيا[3]، وصرّح البرنامج الليبي للإدماج والتنمية، التابع لديوان مجلس الوزراء أنّ موازنة المركز وصلت لنحو 69,7 مليون دينار خلال 3 سنوات، كما أنه تمكن من تسجيل أكثر من 160 ألف منتسب من المحاربين السابقين ضمن برامجه في نفس الفترة، وافتتاح 31 فرعا في مختلف المناطق الليبية وأوضح أن البرنامج حصل على 188 مليون دينار من الحكومة الليبية ، خلال الأعوام 2012 حتى 2014، وبلغت قيمة المشاريع المتعاقد عليها نحو 118 مليون دينار في عامي 2015 و 2016[4].

وللعلم فإن البرنامج الليبي للإدماج والتنمية انقسم بدوره إلى برامج متفرعة هي :

1- برنامج الإدماج الاقتصادي : يهدف إلى إنشاء فرص عمل في الاقتصاد الليبي، وتأهيل الثوار السابقين من أجل تسهيل إدماجهم في الحياة الاقتصادية من خلال ثلاث مشاريع رائدة تهدف إلى تقديم دورات تدريبية تتناسب مع احتياجات السوق، وتشجعهم

---

(1) –مرجع سابق، ص 16

(2) – مصطفى الساقزلي، "البرنامج الليبي للإدماج والتنمية"،ليبيا:بنغازي،2014، ص 3.

(3) – مصطفى الساقزلي،" لمحة عن البرنامج"، ليبيا: بنغازي،2014،ص 5.

(4) – بوابة الوسط، "البرنامج الليبي للإدماج يُنفق 70 مليون دينار في 3 سنوات"، القاهرة :بوابة الوسط،نشر يوم 2015/07/13،عن الرابط de alwasat.ly ،شوهد يوم 2018/05/29 على الساعة 11:09.

على إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة فضلا عن تقديم الاستشارة المهنية لدعم مسيرتهم الإنتاجية ،و تتمثل هذه المشاريع فيما يلي :

أ – **مشروع قادر للتدريب المهني والتقني:** يهدف هذا المشروع إلى دعم المشاركين العاطلين عن العمل بمجموعة من المهارات التقنية التي تمكنهم من الحصول على وظائف أو إقامة مشاريعهم الخاصة، وصُمّمَ هذا المشروع لتقديم تدريب تقني ومهني يتناسب مع متطلبات الاقتصاد الليبي، وهو يضم كذلك دورات في اللغة الانجليزية وتقنية المعلومات[1]. ويختص المشروع في تدريب المحاربين الذين لا يمتلكون مهنة أو شهادة[2].

ب – مشروع طموح: صُمّم هذا المشروع بهدف تمكين المشاركين ومساعدتهم في إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم أو الالتحاق بالمؤسسات العامة في ليبيا، وذلك من خلال دورات تدريب في إدارة الأعمال، والإدارة المالية للمشاريع، والتسويق والتخطيط، والأحكام القانونية ذات الصلة وغيرها من المهارات اللازمة لإنشاء وتشغيل الأعمال الاقتصادية الناجحة ، ويهدف هذا المشروع إلى تقديم فرص عمل لنحو 70.000 مشارك من خلال دعم مشاريع قائمة وناشئة، ويمكن لهذه المشاريع أن تشكل نقطة انطلاق لإقتصاد بديل في ليبيا[3].

ج – مشروع مراكز التوظيف في البلديات: حيث توفر مراكز التوظيف في البلديات خدمات الاستشارة والنصح للمنتسبين إلى البرنامج لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الصائبة بشأن مستقبلهم المهني، وينفذ هذا المشروع بالتعاون مع وزارة العمل والجهات المعنية المحلية، التي يسعى البرنامج إلى تسليمها تلك المراكز تدريجيا بعد إطلاقها وتشغيلها[4].

2 – برنامج الإدماج المدني: تهدف الإستراتيجية العامة لبرنامج الإدماج المدني إلى تعزيز المهارات القيادية للمنتسبين وتعزيز الوعي والمشاركة في المجتمع المدني ويتضمن ثلاث مشاريع هي :

---

(1) – "الإدماج الاقتصادي"، البرنامج الليبي للإدماج والتنمية، مرجع سابق، ص 21.

(2) – أحمد الغول، "البرنامج الليبي للإدماج والتنمية"، مرجع سابق ، ص 23.

(3) –البرنامج الليبي للإدماج والتنمية على الرابط https://prd.gov.p.4 شوهد يوم 2018/06/02 على الساعة 14:32.

(4) – البرنامج الليبي للإدماج والتنمية، "من الثورة إلى بناء الدولة، مسيرتنا من العام 2011 إلى العام 2015"، ص21.

***ثقافة المنتصر :يفرض القوي إيقاعه، على الحياة الاجتماعية، فالإمكانيات التي يمتلكها ،تؤهله لممارسة أدوار مختلفة،فضلا لاستقطاب الكثير من الأطراف لمساندته على بسط نفوذه،الأمر الذي يمهد الطريق أمام إسكات الأصوات المنافسة أو المغردة بجواره**

أ – **مشروع إعداد القادة:** يساعد هذا المشروع في إعداد القادة الذين شاركوا في الثورة ليمارسوا أدوارا قيادية مدنية في مختلف قطاعات المجتمع الليبي، كما يسعى للاستفادة من قدراتهم الحالية لدعم الحوار والمصالحة [1].

ب – مشروع النوعية والتثقيف: يتألف من سلسلة من ورشات العمل التدريبية التي تقام في مختلف المناطق والمدن الليبية، ويهدف المشروع إلى توعية المشاركين من خلال معلومات ثقافية واجتماعية ودينية.

ج – مشروع المجتمع المدني: يهدف هذا المشروع إلى تمكين المنتسبين للمساهمة في مسار بناء المؤسسات المدنية في ليبيا بصفتهم ممثلين عن المجتمع المدني[2].

المطلب الثاني:التحديات التي تواجه مشاريع إعادة بناء ليبيا:

بعد سقوط نظام القذافي الذي دام 42 عاما، تواجه الحكومة الليبية الحالية والليبيين تحديات صعبة لا يمكن حلها ببساطة وخلال فترة قصيرة، لأن ليبيا لا تملك دستورا تستند عليه ولا نظاما مؤسسيا ولا نظاما إداريا متكاملا.

1 – التحديات السياسية: يواجه قادة ليبيا الجدد تحديا هائلا في بناء دولة تستند إلى سيادة القانون بعد 42 عاما من حكم أسرة واحدة، مع منع الهجمات الانتقامية في الوقت نفسه، وضمان المحاسبة على انتهاكات جميع أطراف النزاع، وتعزيز خطط المصالحة.و فور رحيل القذافي كانت هناك بوادر الانشقاق في المجلس الوطني الانتقالي، وبدأ كل هذا فور اغتيال اللواء عبد الفتاح يونس القائد العسكري للثوار وتطور الخلاف إلى إقالة المكتب التنفيذي للمجلس وتعيين مكتب تنفيذي جديد[3].

وحيث تعتبر الأوضاع الأمنية في ليبيا كارثية بكل المقاييس حيث شهدت خلال 2013 الكثير من التفجيرات التي استهدفت مؤسسات مدينة وعسكرية، ومحاولات وعمليات اغتيال أصابت شخصيات دينية وسياسية وإعلامية وعناصر من الجيش والشرطة، فضلا على

---

(1) – مشروع القيادة، على الرابط: https://prd.gov.ly شوهد في 2018/06/12.

(2) – "البرنامج الليبي للإدماج والتنمية"، نفس المرجع السابق، ص 25.

(3) –كفاح عباس رمضان الحمداني، بحث حول "حركة التغيير في ليبيا"، العراق: جامعة الموصل ، مركز الدراسات الإقليمية، 2012، ص 99.

أعمال الخطف التي انتشرت على نطاق واسع وقد وصل الأمر إلى حد اختطاف رئيس الوزراء السابق **" علي زيدان"** في أكتوبر 2013[1].

ونجد قضية المصالحة مع عناصر نظام القذافي حيث أنّه بعد رحيل القذافي ستظل في ليبيا بقايا من عناصر حركة اللجان الثورية، والكتائب الأمنية، والقبائل الموالية للقذافي التي شاركت في القتال على مدى الأشهر الستة من اندلاع ثورة فبراير 2011، وككل ثورات العالم ستكون هناك حاجة ملحة للمصالحة بين الثوار ومؤيدي ومناصري معمر القذافي، ولكن التحدي في ليبيا سيكون غياب أو ضعف مؤسسات الدولة المنوط بها القيام بالوظائف القضائية، كما أن غياب سيادة القانون سيؤثر كثيرا على إمكانية اللجوء لقنوات شرعية لتحقيق هذه المصالحة[2].

وإن شبه المؤسسات السياسية في اللجان الشعبية والقبائل وكذا المؤسسة العسكرية التابعة للقذافي مباشر فإنها غير منظمة مما أدخل البلاد في متاهة كبيرة من أجل إرساء الأمن والاستقرار[3].

ولقد عجزت أي سلطة ليبية منذ 2011 عن ضبط المجموعات المسلحة أو دمج مقاتليها في قوة وطنية وفي ديسمبر 2017 أحرزت قوات حفتر فوزا مهما على المتشددين في منطقة بنغازي (شرق)، وفي المقابل تحالفت الجماعات المسلحة في مصراته التي تبعد ب200 كم على شرق طرابلس مع حكومة الوفاق، وهو ما ساعد على طرد مسلحي تنظيم داعش من مدينة سرت الساحلية وسيبقى تشكيل جيش موحد أحد أهم التحديات السياسية، لاسيما مع تحول ليبيا إلى منطقة لتهريب الأسلحة والمهاجرين الساعين إلى الانتقال منها إلى أوروبا ، بعد المجازفة بعبور المتوسط[4].

---

(1) – محمد عبد الحفيظ الشيخ،" ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح، التحديات والآفاق"، مجلة دراسات الشرق الأوسطية، العدد (71) ، 2015 ،ص 8 ،شوهد يوم 2018/05/25

(2) – زياد عقل، ما بعد القذافي: التحديات الستة لمستقبل الدولة الليبية، شوهد 2018/05/15 على الرابط: www.siyassa.org.eg/news/1717/aspx ،شوهد يوم 2018/06/05.

(3) – مليكة بوضياف، "اشكالية الصراع في ليبيا حول بناء المجتمع والدولة العشائرية والدولة المدينة (الانتقال إلى الدولة المدينة بالحفاظ على النسج القبلي)"، شلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة اكاديميا،العدد الخامس ، 2016،ص216.

(4) –الحرة،" ليبيا أمام أربع تحديات"،نشر يوم 2017/07/25، شوهد يوم 2018/05/19 على الرابط : https ;//www.alhura.com/a/lilya.alsaray-haftar/359547.htt. ،شوهد يوم 2018/06/16.

3- تحديات الاقتصادية

إن أول عمل قام به المجلس الوطني الانتقالي من الناحية الاقتصادية لليبيا هو الإعلان عن إلغاء تجميد معظم أصول ليبيا الخارجية وذلك في ديسمبر 2011 وذلك لإفساح الطريق أمام عودة سوق النقد الأجنبي إلى وضعها الطبيعي[1].

نتيجة للصراع هبط إنتاج النفط الخام إلى 22 ألف برميل يوميا عام 2011 ولكن سرعان ما تم استئناف الإنتاج في أواخر عام 2011 حيث وصل إلى نصف مستواه قبل الصراع، وتأثر النشاط الاقتصادي غير الهيدروكربوني جراء تدمير البنية التحية ومنشآت الإنتاج واضطراب الأنشطة المصرفية، ومحدودية القدرة على الحصول على النقد الأجنبي، ورحيل العمالة الوافدة وهو يمثل أكبر التحديات في مرحلة ما بعد القذافي، إذ إن القذافي استخدم عوائد النفط بشكل غير متوازن طيلة فترة حكمه، حيث تركزت التنمية في سرت (الوسط)، وساد الفقر ونقص الخدمات الأساسية في الشرق والجنوب، وهو ما يطرح على المجلس الوطني الانتقالي تحديات فيما يتعلق بكيفية توزيع عوائد النفط بما يرضى جميع الجهات الجغرافية والقبلية[2].

وتشير التوقعات إلى حدوث بعض التعافي في النشاط الاقتصادي عام 2012، تزامنا مع تحسن الوضع الأمني وبلغ إنتاج النفط الخام مستوى تجاوز المليون برميل يوميا في مطلع 2012، ويتوقع وصوله في عام 2014 إلى مستوى ما قبل الصراع، ويتوقع تعافي إجمالي الناتج المحلي من غير الهيدروكربونات بحلول عام 2014 مدفوعا في الأساس بإعادة الإعمار[3].

لكن لم تتحقق التوقعات المرتقبة حيث أن التفاؤل بتحقيق الانتعاش الإقتصادي بعد الثورة كان جدا وجيزا ،ففي نهاية عام 2012 بدأت الاحتجاجات و النزاعات الإدارية في التأثير على الإنتاج و بحلول جويلية 2013 تم إغلاق بعض المنشآت النفطية و الغازية وانخفضت الصادرات إلى أقل من 200 ألف برميل نفط يوميا ،و مع احتدام الصراعات و خروج الشركات الأجنبية من البلاد و من ذلك الحين و القطاع النفطي يشهد تقلبات جراء الفوضى الأمنية و السياسية التي تشهدها ليبيا ،ففي عام 2014 توقف إنتاج النفط رغم محاولات الحكومات في المفاوضات وفك الحصار على الموانئ التي أضحت تحت سيطرة الميليشيات التي تمارس بدورها ضغطاً على الحكومة لإعادة توزيع ثروة النفط، وعلى الصعيد نفسه النزاعات السياسية بين المؤتمر العام في طرابلس والبرلمان في طبرق والذي

---

[1] – رالف شامي وآخرون،" ليبيا بعد الثورة : التحديات والفرص"، واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، 2012، ص 3.

[2] –مرجع سابق، ص ص4 -6.

[3] – مرجع سابق،ص10

ولد تنافس على المؤسسات المالية والإدارية في الدولة ومنها المصرف المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط والمؤسسة الليبية للاستثمار، وفي الوقت التي ضعفت فيه القدرات الإنتاجية وانخفاض الإيرادات وتزايد الإنفاق وانخفاض عرض النقود وانخفاض المستوى المعيشي للفرد.

في أوائل سبتمبر 2014 أقالت حكومة الثني الخاضعة لسلطة البرلمان محافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير واستبداله بـ **علي الحبري** واحتج الكبير واحتفظ بقواعد البيانات المالية وأرقام الحسابات في طرابلس، وتوصل الطرفان (البرلمان والمؤتمر) إلى إرساء ترتيب للعمل يتعامل مصرف ليبيا المركزي في طرابلس مع متطلبات التمويل من قبل البرلمانين والحكومتين فيما يتعامل الثني مع المليشيات الفيدرالية للإبقاء على الموانئ الشرقية مفتوحة، وكان لذلك منفعة متبادلة فبالنسبة لمجلس النواب وحكومة الثني مكنهم ذلك من الحصول على طلبات التمويل وبالنسبة لمصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط مكنهم ذلك من الزيادة في العائدات النفطية من الحقول الشرقية، لكن كانت سنة 2014 هي سنة مالية كبيسة من بين أربع سنوات عجاف فإن ما شاهدناه من فوضى سياسية وسوء إدارة للبلاد ساهم في تفاقم الوضع الاقتصادي في ليبيا والذي أثر وبشكل مباشر على الدخول وضعف من حركة النشاط الاقتصادي العام ودخوله في حالة ركود، حيث بلغ العجز المالي في ليبيا آنذاك حوالي 22.8 مليار دينار (1604 مليار دولار) أي بنسبة 44% من الناتج المحلي الإجمالي،وبحلول منتصف 2015 تعطل الإنتاج بسبب الصراع والانقسام السياسي الشامل واستمر عند المستوى 400 برميل يومياً أي ما يقارب ربع الإنتاج عام2011 ،وبحلول الربع الثاني من السنة المالية 2016 كشف "**علي الحبري**" محافظ مصرف ليبيا المركزي في مدينة البيضاء أمام جلسة مجلس النواب بأن خزانات البنوك التجارية في المنطقة الشرقية تكاد أن تكون خالية من الأموال حيث صرح (لا نملك المال.. إن الأموال في ليبيا تخضع للسيطرة السياسية وسلطة المليشيات ولا أملك حلاً سحرياً في المدى القصير ولكننا نؤمن بأننا بالعلم والمعرفة يمكننا الوصول إلى حل المشكلة الاقتصادية)[1].

ويجب على ليبيا أن تواجه التحديات المرتبطة بتأهيل طاقتها البشرية ورفع قدراتها على تزويد أسواق العمل باليد العاملة ذات المهارات التي تلبي حاجات المشاريع الاقتصادية في مجالات الصناعة والخدمات، ومواكبة متطلبات التنويع الاقتصادي فعلى الرغم من أن

[1] –هدى عيسى الغول ،"الاقتصاد الليبي وخمس سنوات عُجاف" ،ليبيا :المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات،2017.

الأرقام الرسمية تشير إلى تحسن ملموس في بعض المجالات إلى أن يحتاج الاقتصاد بدوره إلى ثورة حقيقية وأمام ليبيا فرصة ذهبية لبناء مستقبل اقتصادي مشرق[1].

3 – التحديات الاجتماعية

تمثل البطالة مشكلة هيكلية لاسيما في صفوف الشباب مما يستوجب تحديد تدابير السياسات والإصلاحات الهيكلية التي من شأنها أن تخلق فرص عمل وعلى الرغم من الإمكانات الكبيرة للتوسع في الإنتاج الهيدروكربون تتسم صناعة هذه الأخيرة بكثافة استعمال رأس المال مما يجعل مساهمتها في النمو التوظيف محدود للغاية: ومن ثم تتمثل التحديات الرئيسية على المدى المتوسط في إعادة توجيه الاقتصاد بعيدا عن الاعتماد على قطاع الهيدروكربونات وتعزيز إنشاء فرص العمل وتحقيق النمو الشامل للجميع[2].حيث أن منذ بداية الثورة في ليبيا قام القذافي بالعمل على " تسليح القبائل " نتيجة لفهمه لبنية المجتمع الليبي القبلية، وأمل القذافي من خلال هذا التسليح إلى تحويل الصراع من ثورة شعبية ضد نظام استبدادي إلى حرب أهلية تلعب فيها القبائل دورا مركزياً حيث نجح في الحصول على دعم بعض القبائل و التي حاربت إلى جانبه خلال الثورة[3]

أدى استغلال القذافي للقبيلة إلى تفاقم حدة الخصومات خاصةً بعد الثورة ، ما أدى إلى ظهور ما يعرف**" بالمجتمعات النازحة "** والتي تعتبر عقبة رئيسية أمام إعادة التماسك الإجتماعي الليبي في مرحلة ما بعد الصراع، في هذا السياق يشمل مصطلح " النزوح " الأشخاص النازحين داخلياً واللاجئين الذين فروا من البلاد، لا يمكن أن يحدث أي إنتعاش وطني في ليبيا ما دام هناك جزء لا يتجزأ من المجتمع يعيش في مخيمات للاجئين داخل البلاد و خارجها.

لقد تركت هزيمة النظام السابق ومقتل القذافي الموالين له في حالة من الفوضى ، ودفع الخوف من الإنتقام– وخاصة في ظل غياب سيادة القانون وانهيار مؤسسات الدولة الأمنية – أعداد كبيرة من أفراد النظام السابق وعائلاتهم قرروا الفرار من البلاد ، في حين أصبح آخرون نازحين داخلياً بسبب استمرار العنف ، و بحسب تقديرات المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فقد بلغ عدد النازحين داخل ليبيا إلى ما يقارب 60.000

---

[1] – الحسين عاشي، "ليبيا: التحديات الاقتصادية بعد الثورة"، مركز كارنيغي للشرق الاوسط: مؤسسة كارنيفي للسلام الدولي على الرابط : **http://cameail.omec.ara/2011/10/03/ar-dub-45663/15/2018**،شوهد يوم 2018/06/26.

[2] – رالف شامي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 19.

[3] –الحسين عاشي ، نفس المرجع السابق

نازح ، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من الليبيين الذين يعيشون في تونس و مصر والجزائر وهم غير مسجلين رسميا كلاجئين[1] .

[1] –إبراهيم شرقية،"إعادة إعمار ليبيا:تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية"،الدوحة:مركز بروكنجر،العدد9، 2013، ص ص 17-20

المطلب الثالث:مستقبل الدولة الليبيّة

تعيش ليبيا على وقع أزمات عديدة في ظل عدم وجود سلطة موصى للدولة وعدم قدرة المؤسسات على إدارة شؤون البلاد بأسلوب رشيد، ومن خلال هذا سنذكر بعض السيناريوهات المحتملة في مستقبلها القريب.

السيناريو الأول: استمرار المرحلة الإنتقالية و التدخل.

ما حدث في ليبيا تعدى الخالف الذي يقع بين النظام الحاكم و المعارضة السياسية، في المناطق التي شهدت أزمات سياسية و تطورت إلى نزاع مسلح ثم تدخال دوليا أسفر في نهايته إسقاط النظام، ما يجعل سيناريو استمرار المرحلة االنتقالية مدة زمنية كبيرة و استمرار التدخل الدولي في الشؤون الداخلية الليبية من السيناريوهات المحتمل حدوثها و ذلك لعدة أسباب منها:

- انتشار الفساد في مؤسسات الدولة، و ضعف مؤسساتها و انعدام الأمن العام، و هذا يؤدي إلى ما يسمى بالإستبداد العادل كما حدث في روسيا في ظل حكم "فالدمير بوتين"، و كذلك أيضا يتخلل ذلك تزوير الإنتخابات، انحراف التمثيل الشعبي، عدم احترام حقوق الإنسان و قيود على الحريات المدنية و العامة.[1]
- بروز الجهوية و القبلية، و هذا يظهر بشكل واضح منذ سقوك النطاق السابق، و من أهم مظهرها ارتفاع أصوات المتحدثين باسم مناطقهم و قبائلهم، و التنافس بينهم فيما يتعلق بدور كل منطقة أو قبيلة في الثورة، ما يجعل هذا الوضع قد يتطور إلى التصادم و المواجهات المسلحة بين العديد من المناطق على خلفية مواقف كل منها ***رافض أو مؤيد*** للمقترحات الحكومية و النظام ما يجعل الخروج بقرارات توافقية يتطلب فترة زمنية كبيرة و ذلك أخذ رأي جميع الأطراف وموافقتها.
- التحرك الأوروبي المكثف بحجة التصدي للهجرة غير الشرعية و وضع حد لهذا التدفق على الأراضي الليبية نفسها، و العمل على دعم تسرب إرهابيين عبر هذا البلد، فضال عن توفير الشروط الأمنية لتدفق النفط الليبي إلى الأسواق الأوروبية. و نرى مالمحه من احتمال تشكيل تحالف إقليمي عربي- أورومتوسطي لشن عملية عسكرية واسعة، ترتكز على القوائم الجوية فقط ضد تنظيم داعش، و أن يكون عملها مدعوما بغطاء دولي بموجب قرار أو تأييد من مجلس الأمن الدولي.[2]

[1] -خير الدين حسيب ،"ليبيا إلى أين سقوط القذافي لكن"؟ مجلة المستقبل، العدد 391، سبتمبر، 2011،ص9.

[2] - نفس المرجع،ص10

السيناريو الثاني : الحل السلمي

أشارت دراسة لمركز دراسات الشرق الأوسط أن السيناريو الأول يعتمد على وقف الأعمال القتالية والوصول إلى حل سياسي بين الأطراف الرئيسية المتصارعة على أرضية **اتفاق الصخيرات** والقبول بحكومة الوفاق الوطني، مشيرة إلى أن ذلك يتطلب توافر قناعة لدى مختلف الأطراف بأن قدرا كبيرا من مصالحها قد تحقق، وبأن حسم الصراع عسكريا لصالح أي منها غير ميسر في المدى المنظور، وعلى المستوى الإقليمي والدولي يتطلب هذا السيناريو توافقا بين القوى المؤثرة في الشأن الليبي على ضرورة إنهاء الصراع، ويحتاج نجاح هذا السيناريو إلى توقف بعض الأطراف الدولية عن انحيازها لصالح بعض أطراف الصراع، ونوهت الدراسة إلى أن نتائج هذا السيناريو ستحقق الحفاظ على وحدة الدولة الليبية وقطع الطريق على سيناريو تقسيمها على خلفيات سياسية وجغرافية وقبلية، تحقيق الاستقرار والأمن، وقف أعمال القتل والخطف ووضع حد لاستنزاف الدولة وإهدار طاقتها ومقدراتها، مع فتح المجال لتحسن الوضع الاقتصادي[1].وإن وفق هذا السيناريو ستكون السلطة في ليبيا واحدة تغطي كامل أراضي الدولة، وهو السيناريو الأكثر تأييد لدى غالبية الشعب الليبي[2].

السيناريو الثالث: سيطرة حفتر

يحاول قائد "قوات الكرامة" التابعة لبرلمان طبرق اللواء المتقاعد " خليفة حفتر" التلويح بين الحين والآخر بمسألة الحسم العسكري في ليبيا لمواجهة أي قوات مسلحة غير القوات التي يقودها، وظهر هذا التلويح الذي لم يكن في صورة تهديد خلال لقاءات حفتر لمسؤولين مصريين في القاهرة[3]. ولقد أطلقت عليه دراسات الشرق الأوسط بالحسم العسكري وسيطرة قوات حفتر على مؤسسات الدولة وسقوط **اتفاق الصخيرات** وحكومة الوفاق الوطني المنبثقة عنه فيتطلب فشل الجهود السياسية في تحقق الوفاق الوطني وامتلاك حفتر قوة عسكرية كافية لتغيير ميزان القوى وحسم الصراع على الأرض ، ويتطلب هذا السيناريو زيادة دعم بعض الأطراف الإقليمية والدولية لخليفة حفتر عسكريا بالسلاح

---

(1) – دراسة الشرق الأوسط ، "أربعة سيناريوهات لمستقبل ليبيا أفضل الحل السلمي"،عمان:مركز الدراسات الشرق الأوسط ، شوهد يوم (2018/05/13).

(2) – بلقاسم القاضي، "سيناريوهات مستقبل الدولة الليبية، ومواجهة تحديات التفكك"،على الرابط www.afrigateneurs.net (2018/05/14).

(3) – عبد الله وما، "حفتر والحسم العسكري: رهانات صعبة لتعظيم المكاسب" ،على الرابط source ;alraby.co.u.k، (2018/05/15)

والمعدات والخبرات وربما التدخل العسكري المباشر[1]. ويطرح التلويح بالحسم العسكري في ليبيا من حفتر، تساؤلا حول قدرته على ذلك خلال الفترة القريبة المقبلة، حتى مع الحصول على دعم من أطراف دولية وتحديدا روسيا، عدا عن الدعم المصري الإماراتي، وقالت مصادر ليبية مقربة من معسكر برلمان طبرق، إن حفتر يلوّح بالحسم العسكري اعتمادا على الدعم الروسي لتحركات ما يعرف بـ " الجيش الوطني الليبي" فضلا عن الدعم الإماراتي المصري .

وأضافت المصادر لـصحيفة " العربي الجديد " أن إحدى الدول الأوروبية تدعم حفتر عسكريا باعتباره الرجل القوي في ليبيا، ولكن ليس بصورة معلنة، بخلاف موقف دول أوروبية ترى أنه بات جزء من المعادلة وليس خارجها، وتابعت أن حفتر يراهن على دعم القبائل والعائلات الكبيرة وتحديدا في الشرق، ولكن دول الجوار تريد الدخول في اتفاق سياسي يشمل كل الاطراف الفاعلة من دون استثناء وعدم التطرق لفكرة الحسم العسكري[2]. ويؤدي هذا السيناريو إلى استمرار حالة الاضطراب الأمني وغياب الاستقرار، واستمرار فرص تجدد الصراع نتيجة عدم رضى أطراف رئيسة عن الهزيمة والإقصاء من المشهد السياسي[3].

السيناريو الرابع: انقلاب الأوضاع والضياع

هو انقلاب الأوضاع وضياع البوصلة من يد البعثة الأممية التي تعد اليوم الجهة الوحيدة التي يمكنها أن تجمع الليبيين، إذ أن مجالس بلدية في شرق البلاد قررت إقفال كل مقرات الدولة فيها وأخرى قررت إقفال حقول النفط مطالبة بحقوقها وتعيين حفتر حاكما عسكريا على البلاد، بالتوازي مع مجموعات مسلحة ذات توجه إسلامي يشكل المفتي العام الصادق الغرياني واجهتها، وهي في الأصل لم تكن ممثلة بالاتفاق السياسي وتستمر في معارضته في ظل ضعف كبير تعانيه الحكومة بسبب عدم سيطرتها على المجموعات المسلحة في طرابلس ومحيطها التي تدور حولها شبكات في تورطها بنشاطات غير قانونية

---

(1) – نفس المرجع السابق، "أربعة سيناريوهات لمستقبل ليبيا أفضلها الحل السلمي"

(2) – عبد الله دوما، "حفتر والحسم العسكري، رهانات صعبة لتعظيم المكاسب"،القاهرة :العربي الجديد نشر يوم2017/02/21

(3) – نفس المرجع السابق، "أربعة سيناريوهات لمستقبل ليبيا أفضلها الحل السلمي ".

*** اتفاق الصخيرات أو الاتفاق السياسي الليبي هو اتفاق شمل أطراف الصراع في ليبيا و تم توقيعه تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة في مدينة الصخيرات ب المغرب بتاريخ 17 ديسمبر 2015 بإشراف المبعوث الأممي مارتن كوبلر لإنهاء الحرب الأهلية الليبية الثانية المندلعة منذ 2014 و قد بدأ العمل به من معظم القوى الموافقة عليه في 6 أبريل . 2016 وقع على هذا الاتفاق 22 برلمانياً ليبياً على رأسهم صالح محمد المخزوم عن طرف المؤتمر الوطني العام الجديد و امحمد علي شعيب عن طرف مجلس النواب الليبي.**

من جهة، وانفصال علاقة الحكومة مع مجموعات مصراته العسكرية القوية من جهة أخرى[1].

السيناريو الخامس: سيناريو الانقسام

يتمثل في دراسة " ترسيم الانقسام السياسي" حيث يتضمن إنهاء وحدة الدولة وتقسيمها إلى كيانين أو أكثر على خلفية سياسية وجغرافية وقبلية ، ويحدث هذا السيناريو في حال فشل جهود الإتفاق السياسي، ووصول أطراف الصراع إلى قناعة بعدم جدوى استمرار الحوار السياسي وبصعوبة حسم الصراع حسما عسكريا لصالحها ، وتفضيلها خيار الانقسام وإنشاء كيانات مستقلة على استمرار وحدة الدولة بالصورة القائمة، وذلك في ظل دعم أطراف إقليمية ودولية مؤثرة لخيار تقسيم الدولة الليبية[2]. وبعد مرور سنتين كاملتين على توقيع الاتفاق السياسي في منتجع الصخيرات بالمغرب يوم 17 ديسمبر 2015، في ظل انقسامات سياسية وأزمة اقتصادية خانقة على الرغم من خفوت صوت السلاح مازال شبح الأزمة يخيم على المشهد الليبي فقد عاشت ليبيا على مدار العامين الماضيين وقع انقسام كبير وصراع مسلح عنيف أدى إلى تدهور مستمر للاقتصاد وتخبط سياسي، كما فشلت حكومة الوفاق في أن تحقق الاستقرار على الصعيدين الأمني والاقتصادي بالرغم من إعتراف ودعم المجتمع الدولي لها، أضف إليه فشلا أمميا في رعاية جلسات تعديل الاتفاق السياسي مؤخرا لتبرز للسطح دعوات لإطلاق انتخابات عامة للدخول في مرحلة انتقالية جديدة، وحيال ما يمكن أن نسميه فشل الإتفاق ومخرجاته الثلاث (مجلس النواب والدولة والرئاسة) في تغيير الأوضاع في البلاد، لا يبدو أن المجتمع الدولي سيجازف بمزيد من الدعم لهذه المؤسسات الثلاث التي فشلت حتى داخليا بسبب الانقسامات التي تعانيها والخلافات بين أعضائها[3].

السيناريو السادس: الانخراط الأمريكي الفعال في المسار السياسي لحل الأزمة الليبية

الانخراط الأمريكي الفعال في المسار السياسي لحل الأزمة الليبية، مع ترجيح تبني الإدارة الأمريكية الجديدة في هذه الحالة للسياسات التالية:

(*)تأييد استئناف جلسات الحوار الليبي للتوصل لاتفاق سياسي جديد، أو تعديل الاتفاق القائم، بما يساهم في دفع عملية الحل السياسي للأزمة الليبية، وهو ما يعني تراجع الدعم

---

[1] – عبد الله الشريف،" مستقبل ليبيا بعد 17 ديسمبر 2017... 3 سيناريوهات متوقعة"، طرابلس: صحيفة العربي الجديد، نشر يوم2017/12/10 ،شوهد 2018/05/23.

[2] – نفس المرجع السابق، "أربعة سيناريوهات لمستقبل ليبيا أفضلها الحل السلمي".

[3] – عبد الله الشريف، نفس المرجع السابق.

الأمريكي للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق والذي يتركز مؤيدوه داخل صفوف تيار الإسلام السياسي .

(*)انحياز الإدارة الجديدة للقوى المدنية على حساب تيارات الإسلام السياسي، وذلك بخلاف إدارة أوباما التي كانت تتفق مع حلفائها الأوروبيين على ضرورة إشراك الإسلاميين بالحكم، وهو ما قد ينعكس على توزيع السلطات والصلاحيات بين البرلمان الليبي في الشرق الذي يهيمن عليه التيار المدني ومجلس الدولة في طرابلس الذي يهيمن عليه التيار الإسلامي، وكذلك نسبة تمثيل التيار المدني في الحكومة مقارنة بالتيار الإسلامي، بالإضافة إلى انتزاع بعض الصلاحيات من المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق لصالح البرلمان الليبي، والتي يأتي على رأسها تعيين قادة القوات المسلحة الليبية وقيادات المؤسسات السيادية الليبية. ومثل ذلك الأمر أحد أبرز الأسباب لرفض البرلمان الليبي للاتفاق السياسي، بما يضمن وجود المشير خليفة حفتر الذي يخوض مواجهات ضد التنظيمات المتطرفة في الشرق والمناهض لتيار الإسلام السياسي ضمن الهيكل القيادي للمؤسسة العسكرية الليبية.

السيناريو السابع: محدودية الانخراط الأمريكي في المسار السياسي لحل الأزمة الليبية

محدودية الانخراط الأمريكي في المسار السياسي لحل الأزمة الليبية لصالح الدول الأوروبية الأكثر تأثرًا بتفاقم الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا، وذلك حال اتجاه ترامب لتقليل الانخراط الأمريكي في الأزمة السياسية الليبية لصالح التركيز على محاربة داعش، مع وضع الإدارة الأمريكية أطرًا عامةً لطبيعة الحل السياسي، خاصة فيما يتعلق بطبيعة ومستوى مشاركة تيار الإسلام السياسي في مستقبل حكم ليبيا[1]

(1)- إيواء ليبيا،"السيناريوهات المطروحة لتعامل ترامبمع الأزمة الليبية"،مركز المستقبل للدراسات المتقدمة،نشر يوم 09/13/ 2016 على الساعة12:16،تصفح يوم 2018/10/01 على الساعة 22:36 على الرابط: http://ewanlibya.ly/news/news.aspx?id=74431

خلاصة الفصل

لقد تحول المجتمع الليبي إلى مجتمع ميلشاوي،لأنها اتبعت سياسة الميليشيات و ذلك بعد إنهيار الدولة و سقوط معمر القذافي .فقد أصبحت ليبيا دولة فاشلة بعد أن تحققت فيها كل المؤشرات ،فإعادة بناء دولة ليبيا أصبح صعب لأن هناك عدة عراقيل تعرقل مشاريع و جهود السامية لبنائها حيث أصبحت مقصدا للمتطرفين الذين يسعون إلى التجنيد و التدريب و شراء الأسلحة و استخدامها في الخارج.

الخاتمة

- في دراستنا لموضوع الدولة الفاشلة و إشكالية بنائها تبين لنا أن دول المغرب العربي أصبحت بؤرة توتر دائمة و أصبحت معرضة للتدخلات الخارجية بغية تحقيق الأمن و الإستقرار فيها ،فخير دليل على ذلك الأزمة الليبية بما حملته من نزاعات و صراعات ،فقد اختف دور الدولة فيها .
- للحرب الليبية عدة أسباب أبرزها الأسباب السياسية ترتكز على رحيل القذافي .
- سعي دول المغرب العربي لحل الأزمة في ليبيا و منع انهيار الدولة الليبية حتى لا تنتقل الأزمة إليهم و تصبح تكاليفها أكثر من خلال هذه الإستنتاجات نصل إلى أن استراتيجية المغرب العربي تبنى على أساس الحفاظ على الأمن الداخيلي و الإقليمي.
- فنلاحظ أن كل المؤشرات في الدولة الفاشلة تحققت في ليبيا سواءا سياسية ،إجتماعية أو إقتصادية و فقدان شرعية الدولة ،كل هذا حاصل و متوفر في ليبيا
- حيث أن سقوط رمز الحكم في ليبيا و الذي كان متمثل في معمر القذافي أثر على سرعة وقوع الأحداث مما أدى إلى جعلها مسرحاً لأطماع تنافسية ما بين القوى الكبرى سواءا كانت دولية أو إقليمية .
- ومن جهة أخرى، فقد توصلنا من خلال دراستنا لواقع ليبيا أنها ما زالت تعاني من مرحلة إنهيار شبه تام لمؤسسات الدولة نتيجة لانعدام الرغبة الحقيقية في تجاوز الأزمة التي دمرت مؤسسات النظام و أدت إلى فقدان الثقة في إمكانية التعايش السلمي بين مختلف الأطراف،فالرغبة تأتي من الليبيين بأنفسهم من أجل تحقيق استقرار بلدهم و انتشاله من الإنهيار و الفشل .
- ففي ليبيا يوجد عدد كبير من المتعلمين و خارجي الجامعات فعلى الشعب الليبي أن يتيح كفاءات متعلمة تمتلك قدرا كافيا من الوعي حاليا مما يكسبهم آليات الخروج السلمي و التوافقي من الأزمة بين كل الفرقاء الليبيين،فيجب على كل هذه النخبة الليبية أو الشخصيات المؤثرة أن يفهموا الواقع و المشاكل ليكونوا قادرين على إيجاد حل لما يحدث .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- القرآن الكريم،سورة الحشر،آية 07

I- المراجع باللغة العربية:

أ)- القواميس و المعاجم

غراهام ايفاتروجيفيري نوينهام ، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** ،(تر:مركز الخليج للأبحاث)،الإمارات: ،2004.

ب) الكتب :

1)-أحمد حلمي خليل هندي، **الدولة في النظم السياسية و الدستورية**، مصر: الإسكندرية،2015 .

2)-الباز داود،**النظم الساسية(الدولة و الحكومة في ضوء الشريعة)**،مصر: الإسكندرية،دار الفكر الجامعي،2006.

3)- الهادي مصطفى بولقمة و آخرون ، **الجماهيرية "دراسة الجغرافيا "**،ط1، ليبيا :دار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الاعلان ،1995.

4)- ابن منظور ، لسان العرب، مجلد الأول، بيروت: دار لسان العرب، ، د ت ن، 1043.
5)- بطرس غالي بطرس، **مدخل إلى علم السياسة**، ط1، مصر:دار الطباعة الحديثة،1959
6)- هنري نجيب ، **ليبيا بين الماضي و الحاضر**،(ترجمة ابراهيم شاكر)،الجماهيرية الليبية:المنشاة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، 1981.

7)- لالاند أندري،**موسوعة لالاند الفلسفية**،المجلد الأول،(تر:خليل أحمد)،لبنان:منشورات عويدات،1996.

8)- مارسيل بريلو ،**علم السياسة**،(تر :برجاوي محمد)بيروت :منشورات عويدات،1983.

9)- محمد علي محمد،**أصول الإجتماع السياسي**،مصر :جامعة الإسكندرية ،كلية الأداب ،دار المعرفة الجامعية ،2009
10)- محمد عثمان حسين عثمان، **النظم السياسية**، ط1، مصر:الإسكندرية، كلية الحقوق، 2006.

11)- ماجد راغب الحلو، **النظم السياسية**، ط1، مصر:الإسكندرية، دارالمطبوعات الجامعية،2006.

12)- مولود زايد الطبيب، **مدخل إلى علم الإجتماع السياسي**،ط1،ليبيا:دار الكتاب الوطنية،2007.

13)- محمد كامل ليلة، **النظم السياسية (الدولة و الحكومة)**، بيروت:دار النهضة العربية،1969.

14)-ميلاد مفتاح ، محمد عبد الغفور ، **ثوارث الربيع العربي و تأثيرها على ظاهرة السلام و عمليات الإصلاح في الوطن العربي** ، عمان: مركز الكتاب ، 2015.

15)- نصر مهنا محمد، **الدولة والنظم السياسية المقارنة**، ط1، مصر:الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة و النشر، 2011.

16)- نعمان أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري**، ط1،عمان : دار الثقافة ،2004.

17)- نعوم تشومسكي، **الدولة الفاشلة: اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**،(تر: سامي الكعكي)، بيروت: دار الكتاب العربي، 2007.

18)- سليمان عبد المجيد، **النظام السياسي**، ط1، مصر:مركز جامعة القاهرة،1998 .

19)- شاهر اسماعيل الساهر، دراسات في الدولة و السلطة و المواطنة،، ط1 ألمانيا : برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، 2017

ج) الكتب باللغة الأجنبية

1)- charles philippe david et jean jacgues roche ,**théroies de la sécurité :définition, approches et concepts de la securité international**, paris : montchrestien,2002.

2)- Le petit Larousse, grand format, imprimer en Belgique, ed,2001.

3)-william zartman,**the desitegration and restoration of ligitimate**, usa : lynne reimer,1995.

د)-الرسائل الجامعية

1)-أمل احمد هاني زكي ابراهيم بيان، **عرض للمبحث الثاني من كتاب أمريكا و الدولة الفاشلة** بعنوان **الدولة الفاشلة**، مصر: جامعة القاهرة ، قسم العلوم السياسية، 2015/2014.
2)- جفال عبد اللطيف،"انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن المغاربي"، مذكرة الماستر ، العلوم السياسية والعلاقات الدولة، تخصص دراسات مغاربية، 2015/ 2016 .

3)- حمزة يونس:" تحديات بناء الدولة في ليبيا 2011-2015" ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة بسكرة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2015-2016.

4)- كريمة حرباوي، "الدولة الفاشلة الصومال-نموذجيا"، مذكرة الماستر، جامعة بسكرة، كلية العلوم ، قسم العلاقات الدولية،تخصص علاقات دولية و إستراتيجية،2016/2015.

5)- نصيرة عليلي:"اشكالية اعادة بناء دولة ليبيا" ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، جامعة تيزي وزو كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، تخصص العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2015-2016.

6)- شنوف حياة و آخرون," أثار سقوط نظام القذافي على الاستقرار السياسي في المغرب العربي", مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، جامعة تبسة، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، السنة2015-2016.

ه- المقالات

[1]_ أماندا كادليك ، مقال حول "نزع سلاح الميليشيات الليبية"، بيروت :مركز كارينفي للشرق الأوسط ،تحاليل عن الشرق الأوسط ،نشر يوم 2012/02/16 ،شوهد يوم 2018/06/12.

2)-أحمد علي ابراهيم، **العنف السياسي و الانقسام المجتمعي في ليبيا** ، القاهرة : ب ذ د ن, 2008.

3)– ابراهيم شرقية، " إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية "، قطر: مركز برونكنجر الدوحة، 2013، ص 14.

4)- –بلقاسم القاضي ، مقال حول " ليبيا... الهوية الوطنية وإعادة بناء الدولة"، بوابة إفريقيا الإخبارية ،نشر يوم 2018/03/10 ،شوهد يوم 2018/06/21 على الساعة 23:05.

5)- جاسم حسين، فشل القذافي في حسن إدارة الاقتصاد الليبي " 3ط أ ص, جريدة الشرق،2011.

6)- هشام عبد الخالق، ليبيا بعد 07 سنوات من الثورة "الاقتصاد متدهور" " و ثلاث حكومات "، 17 فبراير 2018 www.masramy.com

5)– محمد عبد الحفيظ الشيخ،" ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح، التحديات والآفاق"، مجلة دراسات الشرق الأوسطية، العدد (71) ، 2015 ،شوهد يوم 2018/05/25.

6)-محمد بوبوش، مفهوم الدولة الفاشلة، على الرابط
httpp.//www.maghl.95.com/2sanad/5523 شوهد يوم 2018/07/15

7)- محمد السبتي،" الأنظمة العربية لا تملك شعوبا"، صحيفة الرأي، العدد ao-13979،2017/10/09.

8)- محمد عاشور مهدي، "قراءة في الصراع المسلح في ليبيا و مساراته المحتملة"، مصر: جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات، تم التصفح في 2018/04/15.

9)- محمد صالح محمد،" ليبيا بعد سقوط القدافي... من دكتاتورية إلى دولة فاشلة"،صحيفة الوسط: يوميةسياسية مستقلة، العدد 4560 ،على الرابط: www.alwasatrews.com نشريوم 02 مارس 2015 شوهد يوم 16/05/2018.

10)- مصطفى الساقزلي، "البرنامج الليبي للإدماج والتنمية"،ليبيا:بنغازي،2014.

11)- نسيم خوري ، " مصطلح الفشل " صحيفة عربية مستقلة،رأي اليوم ،نشر يوم 2018/03/04

12)-عبد الحليم غازلي ، "الإهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا بين التنظير والممارسة"، **المجلة الجزائرية للدراسات لسياسة**، العدد2، 2014 .

13)-عدنان حسين أحمد، "مفهوم الدولة الفاشلة"، صحفية العرب، 15 فيفري 2014.

14)-عبد الاله بعزيز ، **ثورات و خيبات في التغيير الذي لم يكتمل**، بيروت : منتدى المعارف، 2008.

15)-عبيد الرقيق ، "الأزمة الاقتصادية في ليبيا الأسباب و المعالجات ، دراسة وصفية تحليلية" ، تم تصفح الموقع 28 ماي 2018.

16)- عبد الغفار المنفي، "الفساد و البطالة أهم أسباب ثورة ليبيا"، طرابلس: جريدة الوفد، 2011/12/5

17)- عباس كفاح رمضان الحمداني، بحث حول "حركة التغيير في ليبيا"، العراق: جامعة الموصل ، مركز الدراسات الإقليمية، 2012.

18)عبد الله دوما، "حفتر والحسم العسكري، رهانات صعبة لتعظيم المكاسب"،القاهرة :العربي الجديد نشر يوم2017/02/21

19)- عبد الله الشريف،" مستقبل ليبيا بعد 17 ديسمبر 2017... 3 سيناريوهات متوقعة"، طرابلس: صحيفة العربي الجديد، نشر يوم2017/12/10 ،شوهد 2018/05/23.

20)-عامر العمران، "الدولة الفاشلة اقتصاديا على الرابط pawabet oter.com يوم2018/05/19.

21)- صقر الجيباني، مقال حول "أزمة الاقتصاد الليبي: فشل السياسة المالية وعجز السياسة النقدية"، على الرابط :
www.modnpost.org/contant/12003 ،شوهد يوم : 2018/05/25

22)-رالف شامي وآخرون،" ليبيا بعد الثورة : التحديات والفرص"، واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، 2012.

و) تقارير:

1)-هدى عيسى الغول ،"الاقتصاد الليبي وخمس سنوات عُجاف" ،ليبيا :المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات،2017.

2)- علي محمد جهان، تقرير حزب العدالة و البناء حول "الأوضاع العامة في ليبيا حتى نهاية سنة 2014".

3)- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، تقريرحول" العدالة الاجتماعية في ليبيا منذ عام 2011" ،ليبيا:طرابلس ،أكتوبر 2016.

و)المؤتمرات:

1)- مليكة بوضياف، "اشكالية الصراع في ليبيا حول بناء المجتمع والدولة العشائرية والدولة المدينة (الانتقال إلى الدولة المدينة بالحفاظ على النسج القبلي)"، شلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة اكاديميا،العدد الخامس ، 2016.

ز) وثائق إلكترونية:

1)- الحرة،" ليبيا أمام أربع تحديات"،نشر يوم 2017/07/25، شوهد يوم 2018/05/19 على الرابط : https ;//www.alhura.com/a/lilya.alsaray-haftar/359547.htt.

2)-الحسين عاشي، "ليبيا: التحديات الاقتصادية بعد الثورة"، مركز كارنيغي للشرق الاوسط: مؤسسة كارنيفي للسلام الدولي على الرابط : **http://cameail.omec.ara/2011/10/03/ar-dub-45663/15/2018** ،شوهد يوم 2018/06/26.

3)- اشتيوي مفتاح الجدي،" دولة ليبيا (الفبرايرية) والانزلاق إلى منطق الإنهيار"،نشر يوم 2017/07/24، على الرابط:
cdn.ampproject.org، source : rcmlibya.wordpress.com, تصفح يوم 15 أفريل 2018.

4)- محمد عمر، "تداعيات حذرة ... فشل الدولة الليبية ومستقبل الحل السياسي للأزمة" ، مركز البديل للتخطيط و الدراسات الإستراتيجية ، نشر يوم 2017/05/21، على الرابط https://elbadil-pps.org شوهد يوم 2018/05/25 على الساعة 01:30.

5)- محمود تركية،" ليبيا أحداث عام 2017" ،على الرابط ، https.//www.hrw.org شوهد يوم 2018/05/29

6)- عبد الباسط غبارة، "ضبابية الوضع السياسي في ليبيا" ، بوابة إفريقيا الإخبارية،نشريوم2017/09/10 ،على الرابط www.afrigatenews.net ،شوهد يوم 2018/05/29 على الساعة 2:35.

7)- إبراهيم محمد، "الاقتصاد الليبي على حافة الانهيار" ، على الرابط: www.libyaalkhabar.com ،شوهد يوم 2018/05/24.

8)-بوابة الوسط، "البرنامج الليبي للإدماج يُنفق 70 مليون دينار في 3 سنوات"، القاهرة :بوابة الوسط،نشر يوم 2015/07/13،عن الرابط de alwasat.ly ،شوهد يوم 2018/05/29 على الساعة 11:09.
9)- "الإدماج الاقتصادي"، البرنامج الليبي للإدماج والتنمية على الرابط https://prd.gov.p.4 شوهد يوم 2018/06/02 على الساعة 14:32
10)-مشروع القيادة، على الرابط: https://prd.gov.ly شوهد في 2018/06/12.

11)-زياد عقل، ما بعد القذافي: التحديات الستة لمستقبل الدولة الليبية، شوهد 2018/05/15 على الرابط: www.siyassa.org.eg/news/1717/asx ،شوهد يوم 2018/06/05.
12)- الحسين عاشي، "ليبيا: التحديات الاقتصادية بعد الثورة"، مركز كارنيغي للشرق الاوسط: مؤسسة كارنيفي للسلام الدولي على
الرابط : **http://cameail.omec.ara/2011/10/03/ar-dub-45663/15/2018**
،شوهد يوم 2018/06/26.
13)-إبراهيم شرقية،"إعادة إعمار ليبيا:تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية"،الدوحة:مركز بروكنجر،العدد9، 2013.

14)- دراسة الشرق الأوسط ، "أربعة سيناريوهات لمستقبل ليبيا أفضل الحل السلمي"،عمان:مركز الدراسات الشرق الأوسط ، شوهد يوم (2018/05/13).
15)-بلقاسم القاضي، "سيناريوهات مستقبل الدولة الليبية، ومواجهة تحديات التفكك"،على الرابط www.afrigateneurs.net (2018/05/14).
16)-عبد الله وما، "حفتر والحسم العسكري: رهانات صعبة لتعظيم المكاسب" ،على الرابط source ;alraby.co.u.k، (2018/05/15)

(17)-إيواء ليبيا،"السيناريوهات المطروحة لتعامل ترامبمع الأزمة الليبية"،مركز المستقبل للدراسات المتقدمة،نشر يوم 2016 /09/13 على الساعة12:16،تصفح يوم 2018/10/01 على الساعة 22:36 على الرابط:
http://ewanlibya.ly/news/news.aspx?id=74431

18)-حسن العطار، **الدولة الفاشلة والهشة،** على الرابط http.llelaph.com/web/opinion/2015/1/197570 شوهد يوم 2018/07/15.

19)- أحمد حسان، مفهوم السيادة والدولة الفاشلة على الرابط
http://www.khiyam.com/news/php?articlell. 2018/06/13 شوهد يوم

20)محمد زهير المغيربي ، هيكلة النظام السياسي في ليبيا ، على الرابط http://www.libyaForum.org/archive/index.php?option.com ،شوهد يوم 2018/06/15

21)-عبيد الله أمحمد شامية ، "الاقتصاد الليبي : الواقع و سبل النهوض" من الرابط التالي www.loopsresearch.org،شوهد يوم2018/06/17.
22)-حسين مفتاح، الاقتصاد الليبي ... موارد ضخمة و مردود ضائع 25 نوفمبر 2017 بوابة افريقيا الاخبارية ،على الرابط www.afrigatement.net ،شوهد يوم 2018/06/16.
23)- محمد العياط ،القبائل الليبية، على الرابط -http://boazia.4001.com F/10 montada : ،شوهد يوم 2018/06/20.
24)-دور القبيلة في المجتمع الليبي ،على الرابط: http://www.afrazeara.net،شوهد يوم2018/06/19
25)- بيانات تأييد القبائل للثورة على موقع صحيفة ليبيا اليوم متاحة على الرابط التالي: www.libya-alyoum.com،شوهد يوم 2018/06/20.

ملخص

منذ الإطاحة بنظام القذافي عام 2011 ،كان مسار ليبيا صاخبا ،فقد شهد التقدم عن الجيهات السياسية و الإقتصادية و الأمنية تراجعا كبيرا مؤديا إلى الإستياء و في غياب دولة فاعلة حيث أحرزت المجموعات الجهادية تقدما ،فقد كانت المشكلة الأنظر التي كانت تواجهها ليبيا منذ عام 2011هي انعدام الأمن فقد كان لإنعدام الأمن تداعيات سلبية عبر مختلف المجالات و سهل توسع المجموعات الإجرامية و الجهادية ضمن ليبيا و في المنطقة على نطاق أوسع ،ينشأ انعدام الأمن من فشل الجهد الرامي إلى نزع سلاح الميليشيات المتمردة و تسريحها بعد الحرب ،فقد كانت الدولة ما بعد القذافي غاية في الضعف من الناحية السياسية و الإدارية حيث تراجعت الثقة العامة بالعملية السياسية الديمقراطية مع إرتفاع مستوى الإستياء و غياب دولة قومية .

سيستغرق تحسين الأفاق المستقبلية لليبيا سنوات متعددة بالنظر إلى الدور الدولي المحدوث فهناك ثلاثة مجالات يجب أن تركز عليها الجهات الفاعلة الدولية لدى التطلع إلى إعادة إعادة بناءدولة ليبيا ليبيا المتمثلة في :

*دعم عملية المصالحة الوطنية فهي الطريقة الأفضل لتحسين الأمن بإشراك الليبيين في حوار معالجة وطنية .

*مساعدة ليبيا على تعزيز أمن الحدود حيث أن امكانية إختراق الحدود الليبية و تعرضها للتهريب و عبور المجرمين والجهاديين من خلالها ستستغرق التحسينات وقتا أطول .

*مساعدة ليبيا على بناء إدارتها العامة مما سيساعدها على تحسن الوضع الأمني

Le parcours de la Libye était bruyant depuis le renversement du régime de Kadhafi en 2011.il a vu Les progrès sur les entités politique, économique et de sécurité ont été marqués par une baisse significative menant au ressentiment. La sécurité a eu des répercussions négatives dans les divers domaines et a facilité l'expansion des groupes criminels et djihadistes en Libye et dans la région au sens large. L'insécurité résulte de l'échec des efforts déployés pour désarmer et démobiliser les milices rebelles après la guerre. dans le Faiblesse politique et administrative, la confiance du public dans le processus politique démocratique ayant diminué à la suite d'un ressentiment croissant et de l'absence d'un État national.

Il faudra plusieurs années pour améliorer les perspectives d'avenir de la Libye, compte tenu du rôle international que doivent jouer les acteurs internationaux dans la reconstruction du Libye libyen:

* Soutenir le processus de réconciliation nationale est le meilleur moyen d'améliorer la sécurité en impliquant les Libyens dans un dialogue sur le traitement national.
* Aider la Libye à renforcer la sécurité des frontières car la possibilité de franchir la frontière libyenne et de l'exposer à la contrebande et au passage des criminels et des djihadistes à travers eux nécessitera des améliorations plus longues.
* Aidez la Libye à mettre en place son administration publique, ce qui l'aidera à améliorer la situation en matière de sécurité

الفهرس

مقدمة..... 1

الفصل الأول

مقاربة مفاهيمية للدولة الفاشلة

المبحث الأول:مفهوم الدولة و خصائصها 11
المطلب الأول:مفهوم الدولة و نشأتها..... 11
المطلب الثاني :خصائص الدولة. ..... **Error! Bookmark not defined.**
المبحث الثاني:مقومات الدولة..... 18
المطلب الأول:الشعب 18
المطلب الثاني :الإقليم..... 19
المطلب الثالث: السيادة.....20
المبحث الثالث:مفهوم الدولة الفاشلة و المفاهيم التي لها صلة..... 21
المطلب الأول:مفهوم الدولة الفاشلة 21
المطلب الثاني :نشأة مصطلح الدولة الفاشلة.....23
المطلب الثالث :المفاهيم التي لها صلة بالدولة الفاشلة..... 24
المبحث الرابع:مؤشرات فشل الدولة ..... **Error! Bookmark not defined.**
المطلب الأول :مؤشرات سياسية..... **Error! Bookmark not defined.**
المطلب الثاني:مؤشرات إقتصادية.....27
المطلب الثالث: مؤشرات إجتماعية.....28
خلاصة الفصل 29

الفصل الثاني

مسارفشل ليبيا 2011-2018

المبحث الأول:البناء السياسي و الإجتماعي و الإقتصادي.....32
المطلب الأول:البناء السياسي.....32
المطلب الثاني:البناء الإجتماعي.....37
المطلب الثالث:البناء الإقتصادي 39
المبحث الثاني:تطور الأزمة في ليبيا.....41
المطلب الأول:أسباب الأزمة في ليبيا.....41
المطلب الثاني:انهيار الدولة في ليبيا.....46
المبحث الثالث:مؤشرات فشل دولة ليبيا.....49
المطلب الأول:مؤشرات سياسية.....49
المطلب الثاني:مؤشرات إقتصادية.....50
المطلب الثالث: مؤشرات إجتماعية.....51
المبحث الرابع:مستقبل ليبيا.....53
المطلب الأول:مشاريع لإعادة بناء ليبيا.....53
المطلب الثاني:التحديات التي تواخه إعادة بناء ليبيا.....56
المطلب الثالث:مستقبل الدولة الليبية.....62
خلاصة الفصل: 67
الخاتمة.....68
قائمة المراجع.....70
الملخص.....78